

الضَّارِطُّ الْمُسْتَقِيمُ

رِسَالَةٌ فِيمَا قَرَّرَهُ الثَّقَاتُ الْأَثْبَاتُ
فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ

لِجَمَاعَتِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ

خَرَجَ أَحَادِيثُهَا مُحَدَّثُ الْعَصْرِ
مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ

اعْتَنَى بِنَشْرِهَا

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ عَوْضٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شَلْبِي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

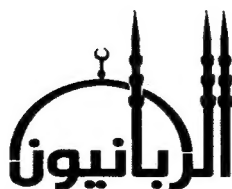
حَقُوقُ الطَّبِيعِ مَحْفُوظَةٌ لِلْمَوْلَى

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠١١ / ١١٧٤٢ م

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م



للطباعة والنشر والتوزيع

٠١٤ ٧١ ٦٠ ٧٤٧

مُقَدِّمَةٌ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ
شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ
يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. أَمَّا بَعْدُ:

فَفِي أَثْنَاءِ رِخْلَتِي الشَّامِيَّةِ؛ وَقَعْتُ لِي رِسَالَةٌ صَغِيرَةٌ الْحَجْمِ،
أَعْطَاهَا لِي أَحَدُ إِخْوَانِي مِنَ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ فِي مَكْتَبَةِ شَيْخِنَا
نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهِيَ: «رِسَالَةٌ فِيمَا قَرَّرَهُ الثَّقَاتُ الْإِثْبَاتُ فِي
لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، لِمَجَاعَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ - عَمَرَهُ اللَّهُ بِأَهْلِ السُّنَّةِ
وَجَعَلَهُ مَنَارَةً لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ -.

وَمَوْضُوعُ الرِّسَالَةِ: التَّنْبِيهُ عَلَى بَدْعَتَيْنِ:

● الْأُولَى: صَلَاةُ الرَّغَائِبِ.

● الثَّانِيَّةُ: تَخْصِصُ لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ بِعِبَادَاتٍ، مَعَ

اعْتِقَادِ مَشْرُوعِيَّتِهَا وَفَضْلِ أَدَائِهَا فِيهَا.

وَالرِّسَالَةُ عَلَى صَغَرِ حَجْمِهَا؛ لَا تَخْلُو مِنْ فَوَائِدَ
حَدِيثِيَّةٍ، وَدَقَائِقَ تَفْسِيرِيَّةٍ، وَأُصُولٍ فِي السُّنَّةِ، وَرَدٍّ لِلْبِدْعَةِ. وَذَلِكَ مِنْ
بَرَكَاتِ الْعِلْمِ النَّافِعِ.

فَلَمَّا أَلْفَيْتُهَا رِسَالَةً نَافِعَةً، وَلَمْ تُطْبَعَ - عَلَى حَدِّ عِلْمِي -
غَيْرَ هَذِهِ الطَّبْعَةِ الْعَتِيقَةِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ (١٣٧٢ هـ) ^(١)، وَكَذَلِكَ لَمَّا
رَأَيْتُ الْبِدَعَ الْقَوَاشِي كَالسُّحْبِ الْغَوَاشِي؛ يَضْعُبُ عَلَى الْبَصِيرِ
حَضْرُهَا، وَضَبْطُ أَفْرَادِهَا وَسِرِّهَا؛ رَأَيْتُ إِعَادَةَ طَبْعِهَا؛ رَجَاءُ الزُّلْفَى
وَحُسْنِ الْعُقْبَى، وَخَشْيَةُ أَنْ تَعُمَّ الْبِدْعَةُ وَتَفْشُو الضَّلَالَةُ، فَتَمُوتَ
السُّنَّةُ، وَيَنْدَرِسَ الْهَدْيُ النَّبَوِيُّ.

وَلِزَامًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ
الْأُمَّةِ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ؛ حَيْثُ الدِّينُ فِي صَفَائِهِ لَمْ يَتَكَدَّرْ، فَإِنَّ مَثَلَ
هَذَا الدِّينِ الْقِيمِ كَمَثَلِ يَنْبُوعِ الْمَاءِ يَتَفَجَّرُ مِنْ سَفْحِ الْجَبَلِ عَذْبًا زَلَالًا
صَافِيًا، فَلَا يَجْتَازُ فِي تَجْرَاهُ بَقَاعُ الْأَرْضِ مِنْ أَفْقٍ إِلَى أَفْقٍ حَتَّى تُكَدَّرُهُ
الْأَيْدِي، فَتَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَى إِزَالَةِ مَا زَادَ فِيهِ مِنْ أَوْضَارٍ وَأَقْدَارٍ، وَقَدْ
كَانَتْ بِهِ تَزَالُ الْأَوْضَارُ وَالْأَقْدَارُ.

(١) وَفِي أَثْنَاءِ تَجْهِيزِهَا لِلطَّبْعِ، وَقَفْتُ عَلَى طَبْعَةٍ سَابِقَةٍ لِطَبْعَتِي هَذِهِ، وَهِيَ
ضِمْنُ مَطْبُوعَاتِ «مَكْتَبَةِ الْفَرْقَانِ»، بَاغِتْنَاءٍ وَتَحْقِيقٍ وَتَغْلِيقٍ الْأَسْتَاذِ/
أَبِي بَكْرٍ أَسَامَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَرِيرِيِّ الْأَزْرَعِيِّ، وَقَدْ الْحَقَّ الْمُحَقِّقُ عِدَّةَ
مَلَا حَقَّ تَخَصُّ نَفْسَ مَوْضُوعِ الرِّسَالَةِ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ - مِنْ سَائِرِ
كُتُبِهِ -، وَالشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدٍ رَشِيدٍ رَضَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

لَوْ بَغِيَ الْمَاءُ حَلْقِي شَرِقُ ♦ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اغْتَصَارِي

وهذه البدع والمحدثات التي لحقت بهذا الدين؛ من أسبابها الجهل بالدين، واتِّباع العادات والخرافات التي لا يقرها الشرع، واتخاذ الناس رؤوساً جهالاً - يقولون في دين الله بغير علم -، والتباس العلم عند الأصاغر^(١).

(١) خَرَجَ شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» (٢/٣٠٩/٦٩٥) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُلْتَمَسَ الْعِلْمُ عِنْدَ الْأَصَاغِرِ».

• (وَتَبَتَ) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ: «قَدْ عَلِمْتُ مَتَى صَلَاحُ النَّاسِ، وَمَتَى فَسَادُهُمْ: إِذَا جَاءَ الْفَقْهُ مِنْ قِبَلِ الصَّغِيرِ اسْتَعَصَى عَلَيْهِ الْكَبِيرُ، وَإِذَا جَاءَ الْفَقْهُ مِنْ قِبَلِ الْكَبِيرِ تَابَعَهُ الصَّغِيرُ فَاهْتَدَى».

• (وَتَبَتَ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا أَخَذُوا الْعِلْمَ عَنْ أَكْبَرِهِمْ وَعَنْ أَمَنَاتِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ، فَلِذَا أَخَذُوهُ عَنْ أَصَاغِرِهِمْ، وَشَرَارِهِمْ هَلَكُوا» وفي رواية: «سَفَهُ الصَّغِيرُ الْكَبِيرُ».

• (وَتَبَتَ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «الْبَرَكَةُ مَعَ أَكْبَرِكُمْ».

وَقَدْ فَسَّرَ الْعُلَمَاءُ مَعْنَى «الْأَصَاغِرِ» فِي تِلْكَ الْآثَارِ عَلَى عِدَّةِ تَفْسِيرَاتٍ:

• فقال بعضهم: الْأَصَاغِرُ هُمُ الْأَحْدَاثُ - صِغَارُ السَّنِّ -؛ قَالُوا: «لِأَنَّ:

(الشَّيْخَ) قَدْ زَالَتْ عَنْهُ مِيعَةُ الشَّبَابِ وَحِدَّتُهُ وَعَجَلَتُهُ وَسَفَهُهُ،

وَاسْتَضَحَبَ التَّجَرِبَةَ وَالْحَيَرَةَ، فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي عِلْمِهِ الشُّبْهَةُ، وَلَا يَغْلِبُ

عَلَيْهِ الْهَوَى، وَلَا يَمِيلُ بِهِ الطَّمَعُ، وَلَا يَسْتَرِلُّهُ الشَّيْطَانُ اسْتِزْلَالَ الْحَدِيثِ!،

- وَمَعَ السَّنِّ الْوَقَارُ وَالْجَلَالَةُ وَالْهَيْبَةُ. (وَالْحَدَّثُ) قَدْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأُمُورُ، الَّتِي أُمِنْتُ عَلَى الشَّيْخِ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَأَفْتَى؛ هَلَكَ وَأَهْلَكَ. • وقال ابنُ المبارك: هم «أَهْلُ الْبِدْعِ»، ثُمَّ فَسَّرَهَا بِقَوْلِهِ: «الَّذِينَ يَقُولُونَ بِرَأْيِهِمْ!». فَأَمَّا صَغِيرٌ يَزُوي عَنْ كَبِيرٍ؛ فَلَيْسَ بِصَغِيرٍ. • وقال أبو عُبَيْدٍ: «وَالَّذِي أَرَى أَنَا فِي الْأَصَاغِرِ: أَنْ يُؤْخَذَ الْعِلْمُ عَمَّنْ كَانَ بَعْدَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَذَلِكَ أَخَذَ الْعِلْمُ عَنِ الْأَصَاغِرِ». • قلتُ: وَلَيْسَ بَيْنَ تِلْكَ التَّفَاسِيرِ تَنَافٍ؛ بَلْ هِيَ مُتَقَارِبَةٌ عِنْدَ التَّأَمُّلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ حَدَاثَةَ السَّنِّ (غَالِبًا) مَا تَكُونُ قَرِينَةً لِلْجَهْلِ! وَمِنْ أُبْرَزِ عِلَامَاتِهِ. فَمَنْ حَمَلَ الْأَثَارَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى -صَغِيرُ السَّنِّ-؛ فَقَدْ فَسَّرَهُ بِالْغَالِبِ لَيْسَ أَكْثَرُ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -وغيره من أَسَنَانِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ- يُسْتَفْتَى وَهُوَ صَغِيرٌ!؛ وَذَلِكَ لِعِلْمِهِ، وَمِثْلُ هَذَا فِي الْعُلَمَاءِ كَثِيرٌ!، فَعِلْمٌ مِنْ ذَلِكَ: «أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَصَاغِرِ: مَنْ يُسْتَفْتَى وَهُوَ جَاهِلٌ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ وَإِنْ كَانَ شَيْخًا، وَأَنَّ الْكَبِيرَ هُوَ الْعَالِمُ فِي أَيِّ سِنٍّ كَانَ وَإِنْ كَانَ حَدَثًا». وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ كَبِيرًا بِعِلْمِهِ مَا لَمْ يَأْخُذْ عِلْمُهُ عَمَّنْ سَبَقَهُ مِنَ الْأَكْبَارِ -وَهُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- وَلَا كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِلْمُهُ كَذَلِكَ؛ فَهُوَ عِلْمٌ يَبْلُغُ بِهِ صَاحِبُهُ، وَلَا يَكُونُ حَامِلُهُ إِمَامًا وَلَا أَمِينًا وَلَا مَرْضِيًّا. لِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «الْعِلْمُ مَا جَاءَ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَا لَمْ يَجِئْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِعِلْمٍ». انْظُرْ لِمَا سَبَقَ: «جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ» لابنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١/٦١٢-٦٢٠)، وَ«الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهَ» لِلْحَاطِطِ الْبَغْدَادِيِّ (٢/١٥٥-١٥٦).

وكذلك من أسباب لحوق البدع بهذا الدين: عدم إنكار بعض من يتصدى للتعليم والفتيا والخطابة والوعظ لتلك البدع! بل ربما وقع بعضهم في بدع بتأويل غير سائغ، ويزداد الأمر ضغطاً على إباله! لو تلبس ببعض البدع من ينسب إلى السنة.

ورحم الله سفيان الثوري؛ إذ كان يقول: «إذا فسَدَ العلماء؛ فمن بقي في الدنيا يضلحهم، ثم ينشد:

يَا مَعْشَرَ الْعُلَمَاءِ يَا مِلْحَ الْبَلَدِ ♦ مَا يُضِلُّحُ الْمِلْحُ إِذَا الْمِلْحُ فَسَدَ»

ولما كان الحق أبلج، والباطل لجلجأ، وسرعان ما يزول الزغل وينكشف البهرج بأسباب جليلة أو خفية، فيلوح الحق ويظهر، وتعلو علاماته في الأفق وينشر؛ فلا يلبث أن يرجع الناس إلى الهدى والسنة، وإن طال بهم الأمد.

وما أحسن ما قال أبو الزناد: «إنَّ الشَّنَّ، وَوُجُوهَ الْحَقِّ لَتَأْتِي كَثِيرًا عَلَى خِلَافِ الرَّأْيِ!، فَمَا يَجِدُ الْمُسْلِمُونَ بُدًّا مِنْ أَتْبَاعِهَا»^(١).

(١) أثر حسن: علَّقَه - مجزؤ ما به - البخاري في «صحيحه» (٢/٤٥) / السلفية، وأخرجه موصولاً: الخطيب في «الفيقه والمتفه» (١/٣٩٢-٣٩٣/٤١٢) وقوام السنة في «الحجة في بيان المَحَجَّة» (١/٣٠٥).

وَعِنْدَ ظُهُورِ الْبِدْعِ وَالْمُحَدَّثَاتِ؛ تَتَجَدَّدُ الْحَاجَةُ إِلَى الْمُصْلِحِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَقَدْ وَقَّعَ اللَّهُ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ نَسِيبَ الرَّفَاعِيِّ إِلَى اخْتِيَارِ مُحَدِّثِ الْعَصْرِ الْأَلْبَانِيِّ لِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرِّسَالَةِ وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهَا^(١)، فَالرِّسَالَةُ عَلَى الْحَبِيرِ وَقَعَتْ؛ فَالْأَلْبَانِيُّ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ: ابْنُ بَجْدَتَيْهَا وَأَبُو عُذْرَتَيْهَا وَمَالِكُ جُمْلَتَيْهَا.

وَتَمَّتْ سَبَبٌ آخَرُ دَفَعَنِي لِنَشْرِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ؛ وَهُوَ الْوَفَاءُ لِشَيْخِنَا لِمَا لَهُ عَلَيَّ مِنْ أَيَادٍ، وَرَجَاءُ إِسْدَاءِ ثَوَابٍ إِلَيْهِ بَعْدَ ثَوَابٍ ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرْتَهُمْ﴾^(٢)، وَإِحْيَاءُ لِعِلْمِهِ، وَتَحْلِيلُ الذِّكْرِ، وَنَشْرًا لِفَضْلِهِ، وَالْعِلْمُ رَحِمٌ بَيْنَ أَهْلِهِ.

● عَمَلِي فِي الرِّسَالَةِ ●

- ١- تَرَجَمْتُ تَرْجَمَةً مُوجِزَةً: أَوَّلًا لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ نَسِيبِ الرَّفَاعِيِّ، ثَانِيًا: لِلإمامِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ.
- ٢- صَحَّحْتُ الطَّبْعَةَ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ؛ فَقَدْ كَانَ فِيهَا أخطاءٌ كَثِيرَةٌ.
- ٣- خَرَّجْتُ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ فِي مُقَدِّمَةِ الشَّيْخِ نَسِيبِ الرَّفَاعِيِّ.

(١) وَقَدْ خَرَّجَهَا الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِتْرَةَ إِقَامَتِهِ فِي سُورِيَا.

(٢) سُورَةُ «يَس» آيَةُ رَقْم: (١٢).

- ٤- لم أتعرض لأصل الرسالة بتخريج ولا تعليق^(١)، ولا لما كتبه الشيخ ناصر رحمه الله^(٢)؛ بل تركتها كما هي، إلا ما كان من تصحيح في أصل الطبعة - كما ذكرنا -، أو تصرف يسير؛ كذكر «وَعَلَى اللَّهِ»، و«رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» بدلاً من «صل»، «رض» ونحو ذلك.
- ٥- وضعت فهرسة للرسالة في آخرها.

والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه، ومقبولاً عنده سبحانه وتعالى.

كتبه

محسن شبلي

بني عبيد - المنصورة - مصر

عصر الثلاثاء ١٩ رجب ١٤٣٢ هـ

-
- (١) إلا تخريج الآيات القرآنية؛ فإن الشيخ رحمه الله لم يخرجها، وكذلك تضويب بعض نصوص الأحاديث بحسب مصادرها الأصلية.
- (٢) إلا حديثاً واحداً؛ ذكره الشيخ من غير تخريج، وهو حديث: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ ... الحديث»؛ سيأتي تخريجه في موضعه.

● الشيخ محمد نسيب الرفاعي ●

السَّيِّحُ الصَّالِحُ، وَالْعَالِمُ النَّاصِحُ، شَيْخُ الدِّيَارِ الْحَلَبِيَّةِ،
وَرَأِئِدُ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ:

أَبُو غَزْوَانَ مُحَمَّدُ نَسِيبُ بْنُ عَبْدِ الرَّازِقِ بْنِ مُحْيِي الدِّينِ الرَّفَاعِيِّ.

وُلِدَ فِي حَلَبِ الشَّهْبَاءِ، وَعَاشَ رِذْحًا مِنْ عُمُرِهِ فِي سُورِيَا،
ثُمَّ تَرَكَهَا سَنَةَ ١٩٧٢ م إِلَى لُبْنَانَ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ بِالْأُرْدُنِّ سَنَةَ ١٩٧٩ م إِلَى
أَنْ تُوفِيَ رَحْمَةُ اللَّهِ.

كَانَ فِي بَدَايَةِ أَمْرِهِ مُتَأَثِّرًا بِالصُّوفِيَّةِ، وَكَانَ مِنْ أَتْبَاعِ الطَّرِيقَةِ
الرَّفَاعِيَّةِ، وَتَعَرَّفَ عَلَى الْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ فِتْرَةً وَجُودِهِ فِي السَّجْنِ فِي
لُبْنَانَ عِنْدَمَا تَعَرَّفَ دَاخِلُهُ عَلَى الْعَلَامَةِ مُصْطَفَى السَّبَاعِيِّ، وَعُمَرَ أَبِي
النَّضْرِ الَّذِي كَانَ مَعَهُ بَعْضُ كُتُبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ؛ فَتَرَكَ
الطَّرِيقَةَ الرَّفَاعِيَّةَ، وَأَصْبَحَ سَلَفِيًّا.

أَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ ثَلَاثَةِ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّامِ؛ مِنْهُمْ: الشَّيْخُ رَاغِبُ
الطَّبَّاخِ - مُؤَرِّخُ حَلَبَ -، وَالشَّيْخُ الْفَقِيهُ مُصْطَفَى الزَّرْقَا، وَالشَّيْخُ
الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ، وَالشَّيْخُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بَهْجَةُ الْبَيْطَارُ، وَتَأَثَّرَ
بِالْآخِرِ كَثِيرًا. وَكَانَ الشَّيْخُ الْبَيْطَارُ مِنْ كِبَارِ دُعَاةِ السَّلَفِيَّةِ.

والشيخ نَسِيبُ مِنَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ تَلَامِيذِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ؛
حَيْثُ عَاصَرَهُ فِي أَوَّلِ دَعْوَتِهِ، فَأَخَذَ عَنْهُ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ، وَالتَزَمَ مِنْهَجَهُ.

أَسَسَ الشَّيْخُ نَسِيبُ «جَمْعِيَّةَ الدَّعْوَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ إِلَى الصِّرَاطِ
الْمُسْتَقِيمِ» بِحَلَبَ، وَهِيَ جَمْعِيَّةٌ سَلَفِيَّةٌ الْمَصْدَرِ وَالْمَوْرِدِ^(١).

وَلِلشَّيْخِ نَسِيبٍ رَحْمَةُ اللَّهِ مُشَارَكَةٌ فِي الْفِقْهِ وَالتَّفْسِيرِ، وَلَهُ
الْجُهْدُ الطَّيِّبُ فِي نَشْرِ الْكُتُبِ مَعَ الشَّيْخِ زُهَيْرِ الشَّائِيشِ، وَكَانَ
يُقْرِضُ الشَّعْرَ؛ حَيْثُ أَهْلَبَ حَمَاسَ الْجَمَاهِيرِ بِشَعْرِهِ لِمُقَاوَمَةِ
الْاِخْتِلَالِ الْفَرَنْسِيِّ، وَكَانَ هَذَا سَبَبًا فِي مِحْنَتِهِ؛ فَسُجِنَ! رَحِمَهُ اللَّهُ.

كَانَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ «عَفَّ اللِّسَانَ، رَحَبَ الصَّدْرِ، غَيْرَ
شَدِيدٍ لِلْخُصُومَةِ؛ بَلْ كَانَ مُتَسَامِحًا مَعَ خُصُومِهِ، وَكَانَ فَصِيحَ
الْعِبَارَةِ، بَدِيعَ الْإِلْقَاءِ بِالشَّعْرِ»^(٢).

أَلْفَ الشَّيْخِ نَسِيبُ الرَّفَاعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْعَدِيدَ مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ
النَّافِعَةِ؛ مِنْهَا:

(١) وَرِسَالَتُنَا هَذِهِ مِنْ إِصْدَارَاتِ الْجَمْعِيَّةِ.

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مِنْ «تَرْجُمَةِ الشَّيْخِ نَسِيبٍ»؛ الَّتِي أَعَدَّهَا الشَّيْخُ عَصَامُ بْنُ
مُوسَى بْنِ هَادِي.

- ١- التفسير الواضح.
 - ٢- تفسير العلي الكبير لاختصار "تفسير ابن كثير".
 - ٣- نقد «قصيدة البردة» للبوصيري.
 - ٤- بلوغ المني في إثبات عصمة نساء النبي ﷺ.
 - ٥- الباقيات الصالحات في شرح الأسماء الحسنى.
 - ٦- بدعة تحديد النسل.
 - ٧- التوصل إلى حقيقة التوصل.
 - ٨- ديوان الرفاعي.
 - ٩- المختارات الوطنية.
- توفي الشيخ سنة ثلاثة عشر وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية
(١٤١٣هـ)، ودُفن بالأردن رحمه الله.

● الإمام محمد ناصر الدين الألباني ●

السَّيِّخُ الْإِمَامُ، وَالْعَالِمُ الْهَامُّ، حَسَنَةُ الْأَيَّامِ، وَرِيحَانَةُ الشَّامِ،
مُحَدِّثُ الْعَصْرِ، وَدِيْوَانُ الْأَثَرِ، حَامِلُ لِيَّاءِ السُّنَّةِ وَنَاشِرُهَا، وَمُنْكَسُ
أَلْوِيَةِ الْبِدْعَةِ وَهَادِمُهَا، أُعْجُوبَةُ الزَّمَانِ وَنَادِرَتُهُ، وَفَرِيدُ عَصْرِه
وَبَاقِعَتُهُ^(١)، طَنَّتْ بِذِكْرِهِ الْأَمْصَارُ، وَضَنَّتْ بِمِثْلِهِ الْأَعْصَارُ :
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ نَاصِرِ الدِّينِ نُوحٍ نَجَاتِي الْأَلْبَانِي السَّاعَاتِي.

وُلِدَ سَنَةَ ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م) فِي مَدِينَةِ «أَشْقُودَرَة»
عَاصِمَةِ بِلَادِ أَلْبَانِيَا آنَذَاكَ.

وَكَانَتْ مَحَائِلُ النَّجَايَةِ تَظْهَرُ عَلَى الشَّيْخِ مُنْذُ صِغَرِهِ، بَعْدَ أَنْ أَتَمَّ
الْمَرْحَلَةَ الْإِبْتِدَائِيَّةَ؛ وَجَهَّهُ وَالِدُهُ إِلَى دِرَاسَةِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، فَوَضَعَ لَهُ بَرْنَاجًا
عِلْمِيًّا مُرَكَّزًا فِي الْقُرْآنِ وَالتَّجْوِيدِ وَالصَّرْفِ وَالْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ،
فَعَكَفَ الشَّيْخُ عَلَى دِرَاسَةِ هَذَا الْمَنْهَجِ عَلَى يَدَيْ أَبِيهِ؛ فَحَصَّلَهُ، وَدَرَسَ مَعَ
أَصْحَابِ وَالِدِهِ بَعْضَ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ وَاللُّغَةِ.

(١) «الْبَاقِعَةُ»: الرَّجُلُ الدَّاهِيَةُ الْبَصِيرُ بِالْأُمُورِ، وَالْهَاءُ دَخَلَتْ عَلَيْهَا لِلْمُبَالَغَةِ فِي
صِفَتِهِ؛ كَعَلَامَةٍ وَنَسَابَةٍ. وَمِنْ الْمَجَازِ: «الْبَاقِعَةُ»: الذَّكِيُّ الْعَارِفُ الَّذِي لَا
يَقُوتُهُ شَيْءٌ وَلَا يَذْهَبُ. «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ (٣٤٧/٢٠).

لكنَّ هذا لم يَزِرْ غِلَّتُهُ ولم يَشْفِ عِلَّتُهُ في العِلْمِ، فَلَمَّا نَاهَزَ
 العِشْرِينَ مِنْ عُمْرِهِ؛ تَوَجَّهَ إِلَى طَلَبِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَكَانَ شَغُوفًا بِهِ،
 حَتَّى أَصْبَحَ شُغْلُهُ الشَّاعِلَ، فَتَوَجَّهَ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ بِكُلِّيَّتِهِ قِرَاءَةً
 وَاطِّلاَعًا وَبَحْثًا وَمُذَاكِرَةً وَتَضْمِينًا وَتَعْلِيلًا وَتَحْرِيجًا وَتَحْقِيقًا وَتَحْرِيرًا
 وَتَدْقِيقًا سِنِينَ عَدَدًا، هَذَا مَعَ الْأَخْذِ عَنِ الْمَشَايخِ وَالِاتِّقَاءِ بِأَقْرَانِهِ
 مِنَ الْعُلَمَاءِ لِلِإِفَادَةِ وَالِاسْتِفَادَةِ، مَعَ وَفُورِ الْعَقْلِ، وَالنَّهْمَةِ فِي الطَّلَبِ،
 وَالدَّأْبِ فِي الْبَحْثِ، وَالْجُهْدِ الْمُتَوَاصِلِ، وَالْمُحَافَظَةِ عَلَى الْوَقْتِ،
 وَحُسْنِ الْاطِّلاَعِ، وَبُلُوغِ الْكَدِّ، وَاسْتِنْفَازِ الْوُسْعِ، وَالْهِمَّةِ الْعَالِيَةِ،
 وَالْعَزِيمَةِ الْفَتِيَّةِ. وَمِنْ أَطْلَعَ عَلَى تَفَاصِيلِ سِيرَتِهِ؛ رَأَى عَجَبًا !.

وظَلَّ الشَّيْخُ يُخَدِّمُ هَذَا الْفَنَّ إِلَى أَنْ رَسَخَتْ فِيهِ قَدَمُهُ،
 وَتَعَبَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، وَمَا تَعَبَ لِسَانُهُ وَلَا قَلَمُهُ؛ فَأَصْبَحَ بَعْدَ ذَلِكَ
 فِي هَذِهِ الصَّنْعَةِ شَيْخَ الْجَمَاعَةِ وَإِمَامَ الصَّنَاعَةِ بِلا مُنَازَعٍ !.

كَتَبَ الشَّيْخُ الْمُحَدَّثُ بِدِيَارِ الْهِنْدِ -عَبْدُ الصَّمَدِ شَرَفُ
 الدِّينِ- رِسَالَةً إِلَى الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ قَالَ فِيهَا: «هَذَا وَقَدْ وَصَلَ إِلَى الشَّيْخِ
 عَبْدِ اللَّهِ الرَّحْمَانِيِّ رَئِيسِ الْجَامِعَةِ -يعني الْجَامِعَةَ السَّلَفِيَّةَ بِنَارِس-
 اسْتَفْسَارًا مِنْ دَارِ الْإِفْتَاءِ بِالرِّيَاضِ مِنَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ عَنْ
 حَدِيثٍ غَرِيبٍ فِي لَفْظِهِ، عَجِيبٍ فِي مَعْنَاهُ، لَهُ صِلَةٌ قَرِيبَةٌ بِزَمَانِنَا هَذَا،

فَاتَّفَقَ رَأْيِي مَنْ حَضَرَ هُنَا مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى مُرَاجَعَةِ أَكْثَرِ عَالِمٍ بِالْأَحَادِيثِ
النَّبَوِيَّةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ، أَلَا وَهُوَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ الْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ».

وَاسْتَمَرَّ الشَّيْخُ يَتَقَلَّبُ فِي أَغْطَافِ الْعِلْمِ؛ حَتَّى بَرَعَ فِي إِيَانِهِ
عَلَى أَهْلِ زَمَانِهِ، وَبَزَّ أَقْرَانُهُ^(١)، فَلَمْ يَتَقَدَّمْهُ أَحَدٌ فِي أَوَانِهِ.

مَا زَالَ يَسْبِقُ حَتَّى قَالَ حَاسِدُهُ ♦ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْعُلَيَاءِ مُخْتَصَرٌ

كَانَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ سَلَفِيًّا عَلَى الْجَادَّةِ، صَحِيحَ الْاِغْتِقَادِ، سَلِيمَ
الْمَنْهَجِ، نَقِيَّ الْمَذْخَلِ وَالْمَخْرَجِ، مَتِينِ الدِّيَانَةِ، قَوِيَّ الْحُجَّةِ، صَافِي
الْمَشْرَبِ، طَيِّبَ الْمَطْلَبِ، حَسَنَ الْاِتِّبَاعِ، نَابِذًا لِلْفُرْقَةِ وَالْحَزْبِيَّةِ
وَالِابْتِدَاعِ، شَدِيدَ الْوَطْأَةِ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ، شَوْكَةً شَجِيَّةً فِي حُلُوقِ
الْمُتَعَصِّبَةِ. فَهُوَ - صِدْقًا وَعَدْلًا - مِنْ أَغْلَامِ الْمَدْرَسَةِ السَّلَفِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ
حَقِيقَةً لَا دَعْوَى!، وَلَا غَرَوْ؛ فَهُوَ سَلِيلُ بَيْتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ.

وَهَلْ يُنْبِتُ الْحَطُّطُ إِلَّا وَشِيجُهُ^(٢) ♦ وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهِ النَّخْلُ ۱۲

(١) «بَزَّ قَرِينُهُ»: غَلَبَهُ. «المعجم الوسيط» (١/٥٤).

(٢) «الْحَطُّطُ»: الرُّمُحُ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْحَطِّ؛ وَهُوَ مَوْضِعُ بِلَادِ الْبَحْرَيْنِ، يُنْسَبُ

إِلَيْهِ الرُّمَاحُ الْحَطَّيَّةُ؛ لِأَنَّهَا تُبَاغُ بِهِ. «المعجم الوسيط» (١/٢٤٤).

وَالْوَشِيجَةُ: عِرْقُ الشَّجَرَةِ. «المعجم الوسيط» (٢/١٠٣٣).

وَهَاءُ الضَّمِيرِ: عَائِدَةٌ -بِوَضْعِي- عَلَى (بَيْتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ).

أَصْبَحَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ كَالْمَنَارَةِ الَّتِي تُضِيءُ بِاللَّيْلِ، وَكَالْجَبَلِ الشَّامِخِ الَّذِي يَنْحَطُّ عَنْهُ السَّيْلُ. وَمَنْ حَادَ عَنْ مَنِهْجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِالتَّزَامِ مَنِهْجِ الشَّيْخِ يَتَّظَاهَرُ، وَعَنِ الْإِفْصَاحِ بِغَيْرِ مَذْهَبِهِ لَا يَتَجَاسَرُ.

أَظْهَرَ الْإِمَامُ الْأَلْبَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي الْمُسْلِمِينَ قَوْلَهُمْ: «صَحَّ الْحَدِيثُ أَمْ ضَعُفَ ١٢»، وَصَبَرَ وَلَمْ تَلِنْ لَهُ قَنَاطَةً لِتَقْرِيرِ هَذَا الْأَصْلِ وَمَا ضَعُفَ، وَمِنْ قَبْلُ كَانَ عَوَامُّ الْمُسْلِمِينَ بَلَّةَ كَثِيرًا مِنَ الْخُطْبَاءِ وَالْوُعَاظِ! يَتَخَبَّطُونَ فِي هَذَا الْبَابِ خَبْطَ عَشَوَاءٍ!، وَيَرْكَبُونَ مَتْنِ عَمِيَاءٍ!، حَتَّى أَنَّ الْحَطِيبَ -مِنْ هَؤُلَاءِ!- يَضَعُدُ الْمُنْبَرَ؛ فَيَأْتِي بِالْمَوْضُوعَاتِ وَالْمَنَاقِيرِ وَمَا ضَعُفَ!.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ إِلَّا هَذِهِ الْفَضِيلَةُ؛ لَكَفَتْ، فَكَيْفَ وَفَضَائِلُهُ كَثِيرَةٌ، لَوْ جُمِعَتْ فِي مُجَلَّدَةٍ مَا كَفَتْ!.

لَهُ الْمَرْجِعُ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ فِي التَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ؛ فَقَوْلُهُ الْفَضْلُ، ارْتِضَاؤُهُ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَى اخْتِلَافِ مَشَارِبِهِمْ، وَتَنَوُّعِ طَرَائِقِهِمْ، وَتَبَايُنِ أَفْكَارِهِمْ، وَاطْمَأْنَنْتَ لَهُ نُفُوسُ الْخَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ، وَاکْتَسَبَ ثِقَةً أَهْلُ الْإِسْلَامِ؛ فَارْتَضَوْهُ حَكَمًا عِنْدَ الْخِصَامِ.

لَهُ الْجُهْدُ الْمَشْكُورُ، وَالسَّعْيُ الْمَبْرُورُ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ عَلَى
مَنْهَاجِ النُّبُوَّةِ مِنْ غَيْرِ اسْمٍ وَلَا رَسْمٍ، وَلَمْ يَنْصَوِ تَحْتَ جَمَاعَةٍ وَلَا
تَنْظِيمٍ وَلَا حِزْبٍ؛ وَحَاشَاهُ!.

حَمَلَ رَايَةَ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ، وَإِخْيَاءَ مَنْهَجِ السَّلَفِ؛ حَيْثُ عَقَدَ
الْمَجَالِسَ، وَشَرَحَ الْكُتُبَ، وَدَرَسَ فِي الْمَسَاجِدِ، وَحَاضَرَ فِي الْجَامِعَةِ،
وَحَضَرَ الْمُؤْتَمَرَاتِ، وَنَاطَرَ الْمُخَالِفَ، وَأَفْحَمَ الْحُضَمَ، وَأَجَابَ عَنِ
السُّؤَالَاتِ بِالْفَتَاوَى الْمُحَرَّرَةِ، وَرَحَلَ فِي الدَّخْلِ وَالخَارِجِ.

تَخَرَّجَ عَلَى يَدَيْهِ الْمَثَاتُ مِنَ الْخَوَارِئِينَ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَبَلَغَتْ دَعْوَتُهُ
الْآفَاقَ، وَسَارَتْ مَسِيرَ الشَّمْسِ؛ فَانْتَفَعَ بِهَا الْمَلَائِكَةُ مِنَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ.

لَهُ التَّصَانِيفُ الْمَشْهُورَةُ، وَالتَّالِيفُ الْمَسْطُورَةُ، وَالتَّحْقِيقَاتُ
الْمُحَرَّرَةُ الْمَوْفُورَةُ، وَالتَّعْلِيقَاتُ الْمُجَوَّدَةُ الْمَشُورَةُ؛ الَّتِي سَارَتْ بِذِكْرِهَا
الرُّكْبَانُ، وَتَقَبَّلَهَا النَّاسُ بِإِحْسَانٍ، وَتُرْجِمَتْ بِلُغَاتٍ عَدِيدَةٍ مِنَ الْبُلْدَانِ.

أَثْنَى عَلَيْهِ الْكِبَارُ، وَاعْتَرَفَ بِفَضْلِهِ الْمُوَافِقُ وَالْمُخَالِفُ بِإِكْبَارٍ!.

وَكُنْتُ قَدْ رَحَلْتُ إِلَى شَيْخِنَا نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيِّ - قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ - لِيَطْلُبَ الْعِلْمَ عَلَى يَدَيْهِ سَنَةَ (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، وفي أوَّلِ مُقَابَلَةٍ لِلشَّيْخِ فِي بَيْتِهِ - وَلَيْسَ هُنَاكَ أَرْوَحُ مِنْ يَوْمِ التَّلَاقِ خَاصَّةً لِقَاءَ الْعُلَمَاءِ - سَلَّمْتُ إِلَيْهِ خِطَابَ تَعْرِيفٍ بِي وَتَرْكِيبَةٍ لِي وَتَوْصِيَةٍ مِنْ صَاحِبِهِ وَقَرِينِهِ شَيْخِنَا الصَّالِحِ / مُحَمَّدٍ رَشْدِي مَفْتِي - وَهُوَ مِنْ عِلْمَاءِ سُورِيَا حَفِظَهُ اللهُ -، وَجَلَسْتُ عَلَى رُكْبَتَيَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا قَرَأَ الْخِطَابَ - بِتَرْكِيزٍ وَتَأَنٍّ -؛ نَظَرَ إِلَيَّ بِمِلءِ عَيْنَيْهِ! - وَقَدْ اسْتَفَذْتُ مِنْهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ مِنْ غَزَاةٍ عِلْمِيهِ عَلَى إِقْلَالٍ! لِمَرَضِهِ الشَّدِيدِ -؛ فَبَعْدَ قِرَاءَتِهِ لِلْخِطَابِ، قَالَ لِي: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ شَابًّا حَتَّى نَخْدُمَ طُلَّابَ الْعِلْمِ أَمْثَالَكُمْ، وَلَكِنْ لَعَلَّكَ سَمِعْتَ مَا بِي، [ثُمَّ أُنْشَدَ]:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا ♦

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ ♦ تَأْتِي الرِّيحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفُنُ،

ثُمَّ نَصَحَنِي يَوْمَهَا نَصِيحَةً عَظِيمَةً، وَأَحْسَنَ ضِيافَتِي، وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، وَكُنْتُ قَدْ أَقْبَلْتُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ بِكُلِّئِي، وَأَصْغَيْتُ إِلَيْهِ وَانْتَفَعْتُ بِرُؤْيَيْهِ:

سَعِدَتْ أَغْيُنُ رَأْتِكَ وَقَرَّتْ ♦ وَالْعُيُونُ الَّتِي رَأَتْ مَنْ رَأَاكَ

وكان الشيخ رَحِمَهُ اللهُ تَلَوَّحُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَئِذٍ نَضْرَةُ النَّعِيمِ - نَضْرَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ -، وَيُزَيِّنُ حَلِيَّتَهُ حُسْنَ السَّمْتِ، لَهُ أَهْبَةٌ وَجَمَالٌ وَعِزَّةٌ، مُشْرِقُ الْبَهْجَةِ، مُتَلَالًا الْغُرَّةَ، مُتَالِقُ الْحُسْنِ، تَعْلُوهُ مَلَامِحُ الْجِدِّ، وَعَلَى قَسَمَاتِ وَجْهِهِ أَمَارَاتُ الرِّضَا وَالصَّبْرِ، وَعَلَى مُحْيَاةِ:

نُورُ الْوَقَارِ وَعِزُّ سُلْطَانِ التَّقَى ♦ فَهُوَ الْمَهِيْبُ وَلَيْسَ ذَا سُلْطَانٍ لَهُ طَلْعَةٌ لَا تُمَلُّ، وَرُؤْيَةٌ لَا تُجْتَوَى^(١).

فَهَذِهِ بَعْضُ نُعُوتِهِ ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾^(٢)، وَمِنْ هُنَا نَعْلَمُ أَنَّ حُسْنَ الثَّنَاءِ مَرْهُونٌ بِإِحْسَانِ الْبِنَاءِ، وَ﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ مُسْتَقَرٌّ﴾^(٣).

عَلَى أَنَّ لِشَيْخِنَا رَحِمَهُ اللهُ مَسَائِلَ - فِي الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ - لَا تَسْلَمُ مِنْ مُعَارَضَةٍ، وَقَدْ حَوَتْ أَوْرَاقُ سُؤَالَاتِي لِلشَّيْخِ - الَّتِي كُنْتُ أَعْدَدْتُهَا لِطَرَحِهَا عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ - شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الْمُعْضَلَاتِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالَّتِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُشْغَبَ عَلَى الشَّيْخِ بِسَبِّهَا؛ إِذِ السُّنَّةُ بِمِثْلِ ذَلِكَ مَاضِيَةٌ عِنْدَ سَائِرِ الْعُلَمَاءِ؛ «وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ مَا أَلَمَّا»، وَالْكَمَالُ عَزِيزٌ، وَشَيْخُنَا عَزِيزٌ.

(١) «اجْتَوَاهُ»: كَرِهَهُ. انظر: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لابنِ مَنْظُورٍ (١٥٨/١٤).

(٢) سورة «يُوسُفَ»، آيَةُ رَقْمٍ: (٨١).

(٣) سورة «الْأَنْعَامِ»، آيَةُ رَقْمٍ: (٦٧).

تُوْفِّي الشَّيْخُ رَحْمَةُ اللَّهِ بِالْأُرْدُنِ - وَالنَّاسُ أَحْوَجُ مَا يَكُونُونَ
إِلَيْهِ - عَصَرَ السَّبْتِ يَوْمَ الثَّانِي وَالْعَشْرِينَ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ لِسَنَةِ
عِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَأَلْفٍ مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ (٢٢/٦/١٤٢٠هـ)،
الْمُوَافِقُ لِلثَّانِي وَالْعَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ أَكْتُوبَرٍ لِسَنَةِ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ
وَتِسْعِمِائَةٍ وَأَلْفٍ مِنَ الْمِيلَادِ (٢٢/١٠/١٩٩٩م)، وَدُفِنَ لَيْلَةَ الْاَحَدِ
بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَصَلَّى عَلَيْهِ شَيْخُنَا أَبُو مَالِكٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
شَفَرَةَ - حَفِظَهُ اللَّهُ -.

وَكَانَتْ جَنَازَتُهُ - رَحْمَةُ اللَّهِ - جَنَازَةً مَشْهُودَةً؛ مِصْدَاقًا لِقَوْلِ
الإمام أحمد: «قُولُوا لِأَهْلِ الْبِدْعِ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ يَوْمَ الْجَنَائِزِ»^(١)، يَعْنِي
أَنَّ جَنَازَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ تَكُونُ مَشْهُودَةً؛ خِلَافًا لَجَنَازَاتِ أَهْلِ الْبِدْعِ!
فَرَحِمَهُ اللَّهُ، وَبَلَّ بِالْمَغْفِرَةِ ثَرَاهُ، وَجَعَلَ جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ مَثْوَانًا وَمَثْوَاهُ^(٢).

-
- (١) أَكْثَرُ صَحِيحٍ: أَخْرَجَهُ السُّلَمِيُّ فِي «سُؤَالَاتِهِ لِلدَّارِقُطْنِيِّ» (٤٧٢) - وَمِنْ
طَرِيقِهِ أَبُو عِثْمَانَ الصَّابُونِيُّ كَمَا فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (٥/٣٣٢)
و«تَهْذِيبِ الْكِمَالِ» لِلْمِزِّي (١/٤٦٧) -؛ جَمِيعُهُمْ مِنْ طَرِيقِ الدَّارِقُطْنِيِّ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّوَّافِ وَأَبِي سَهْلٍ بْنِ زِيَادِ الْقُطَّانِ - كِلَاهُمَا - عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ بِهِ. وَ«سَنَدُهُ صَحِيحٌ» إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحْمَةُ اللَّهِ.
(٢) لِشَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَرْجَمَهُ مَبْسُوطَةً فِي كِتَابِي «مُعْجَمُ الشُّيُوخِ».

جمعية الدعوة المحمدية

الى

الصراط المستقيم

بمجلد



بيت الزويد

الصَّراطُ الْمُسْتَقِيمُ

رسالة فيما قرره الثقات الأثبات في ليلة النصف من شعبان

لجماعة من علماء الأزهر

وبها مشتمل على تخرج للاجناد في الوازدة فيها خرجها

الأستاذ السلفي الصالح

الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

طبعت على نفقة جمعية الدعوة المحمدية للصراط المستقيم بمجلد

غرة شعبان ١٣٧٢

صورة غلاف الرسالة الأصلية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ. الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغِيثُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ؛ فَهُوَ الْمُهْتَدِ، وَمَنْ يُضِلِلْ؛ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَفْضَلِ الْخَلْقِ، وَخَاتَمِ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، الَّذِي أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ؛ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ سَارُوا عَلَى نَهْجِهِ، وَاتَّبَعُوا هُدَاهُ، وَتَمَسَّكُوا بِسُنَّتِهِ الزَّهْرَاءِ، وَتَحَجَّجَتِ الْبَيْضَاءِ الَّتِي لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ!، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَعَنِ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ. أَمَّا بَعْدُ:

فَقَدْ أَطْلَعْتُ مُنْذُ سَنَوَاتٍ عَلَى رِسَالَةٍ أَصْدَرَهَا جَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ؛ ذَكَرُوا فِيهَا (مَا قَرَّرَهُ الثَّقَاتُ الْأَثْبَاتُ فِي لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ) وَدُعَائِهَا الْمَشْهُورِ؛ فَأَلْقَيْتُهَا رِسَالَةً هَادِيَةً، تَنْمُّ عَنْ تَحْقِيقِ

(١) تخريجاتُ الآياتِ والأحاديثِ والآثارِ الموجودةِ في مُقَدِّمَةِ الشَّيْخِ نَسِيبِ الرَّفَاعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ هِيَ لِلْمُعْتَنِيِّ بِنَشْرِ الرِّسَالَةِ.

وَتَذْقِيقِ يَسْتَنِدَانِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَتُبَيِّنُ
لِلنَّاسِ وَجْهَ الْحُكْمِ فِي دُعَاءِ طَالَمَا ظَلَّ النَّاسُ يَدْعُونَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى،
عَلَى رَغْمِ مَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ لَصَرِيحِ الْقُرْآنِ وَصَحِيحِ السُّنَّةِ،
وَيَحْضُرُونَ فِي الْمَسَاجِدِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لِتِلَاوَتِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ
بِنِيَّةِ طُولِ الْعُمُرِ وَدَفْعِ الْبَلَاءِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ النَّاسِ.

عَلَى أَنَّ هَذَا الدُّعَاءَ، وَهَذَا الْاجْتِمَاعَ فِي لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ
شَعْبَانَ عَلَى النَّحْوِ الْمَذْكُورِ! لَمْ يَثْبُتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا عَنْ
أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ.

وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْعَمَلُ تَعَبُّدًا وَتَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ؛ كَانَ عَلَى
الْمُؤَصِّينَ بِهِ أَنْ يَتَأَكَّدُوا مِنْ صِحَّتِهِ بِنَقْلِ صَحِيحٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، أَوْ
عَنْ أَصْحَابِهِ، أَوْ السَّلَفِ الصَّالِحِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ -؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا
يَرْضَى عِبَادَةً مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا بِمَا شَرَعَ هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَإِلَّا كَانَتْ
الْعِبَادَةُ غَيْرَ مَشْرُوعَةٍ، وَكُلُّ عِبَادَةٍ غَيْرَ مَشْرُوعَةٍ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ عِبَادَةً،
إِنَّمَا هِيَ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا
لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ

عَذَابُ أَلِيمٌ ﴿١﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ ﴿٢﴾.

وَقَالَ ﷺ: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ» (٣)، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ» (٤).

(١) سورة «الشورى»، آية رقم: (٢١).

(٢) سورة «الأنعام»، آية رقم (١٥٣).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٩٧)، وَمُسْلِمٌ (١٧١٨) مِنْ طَرِيقِ

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا بِهِ.

(٤) صَحِيحٌ: دُونَ زِيَادَةِ «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»؛ فَقَدْ تَقَرَّرَ بِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

الْمُبَارَكِ: أَخْرَجَهُ الْفَرْيَابِيُّ فِي «الْقَدَرِ» (٤٤٨) - وَمِنْ طَرِيقِهِ الْأَجَرِيُّ فِي

«الشَّرِيعَةِ» (١/٣٩٨/٨٤)، (٢/٨٢٥/٤٠٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «سُنَّتِهِ» (٣/

١٨٨/١٥٧٨) وَ«الْكُبْرَى» (٢/٣٠٨/١٧٩٩)، (٥/٣٨٤/٥٨٦١)،

وَ«الْإِغْرَابُ» (١)، وَابْنُ خَرِزْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣/١٤٣/١٧٨٥)، وَابْنُ

بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (٤/٨٥/١٤٩١)، أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ عَلَى

مُسْلِمٍ» (٢/٤٥٥/١٩٥٣)، وَ«الْحَلِيَّةُ» (٣/١٨٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ

وَالصِّفَاتِ» (١/٢٠٢/١٣٧)، «الْأَعْيَادُ» ص (٢٢٩)، وَ«الْمَذْخَلُ

للسَّنَنِ (٢٠٢)؛ جَمِيعُهُمْ مِنْ طَرِيقٍ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا بِنَحْوِهِ.
لَكُنْ خَالَفَ ابْنَ الْمُبَارَكِ وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ؛ فَرَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ بِإِسْنَادِهِ سِوَاءَ
ذُوْنِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ!، وَكَذَلِكَ خَالَفَهُ سَائِرُ مَنْ رَوَاهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
فَلَمْ يَذْكُرُوا تِلْكَ الزِّيَادَةَ فِيهِ. وَفِيهَا يَلِي بَيَانُ ذَلِكَ:
* أَوَّلًا: رِوَايَةُ وَكَيْعٍ عَنْ سُفْيَانَ:

فَأَخْرَجَهَا أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٣/٢٣٤/١٤٩٨٤) - وَمِنْ طَرِيقِهِ
الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ» (٣٤٦) -، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢/٥٩٣/
٨٦٧)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (١/١٦/٢٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ
الْكُبْرَى» (٣/٣٠٣).

لَكِنْ اخْتَلَفَ عَلَى وَكَيْعٍ فِيهِ:

فَرَوَاهُ عُبَيْدُ بْنُ غَنَّامٍ وَالْفَرَزْدَاقِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكَيْعٍ
(يَذْكُرُ الزِّيَادَةَ فِيهِ) ١، وَرَوَاهُ سَلَمٌ بْنُ جُنَادَةَ عَنْ وَكَيْعٍ بِمِثْلِهِ؛ أَخْرَجَهُمَا أَبُو
نُعَيْمٍ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ عَلَى مُسْلِمٍ» (٢/٤٥٥/١٩٥٣).

لَكِنْ خَالَفَ هَؤُلَاءِ جَمَاعَةُ الْحَفَاطِ:

فَرَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ - كَمَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ - وَمُسْلِمٌ وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ
عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ذُوْنِ ذِكْرِ الزِّيَادَةِ فِيهِ)، وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ وَكَيْعٍ
(ذُوْنِ ذِكْرِ الزِّيَادَةِ) كَذَلِكَ! . فَالرَّاجِعُ عَنْ وَكَيْعٍ: هُوَ عَدَمُ ذِكْرِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ
فِيهِ، وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ بِالْآتِي:

* ثانياً: رواية الذين خالفوا ابن المبارك في روايتهم عن جعفر بن محمد:

- ١- عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ: أخرجه مُسْلِمٌ في «صحيحه» (٨٦٧/٥٩٢/٢)، وابنُ مَاجَةَ في «سُنَنِهِ» (٤٥/١٧/١)، وأبو يَعْلَى في «مسنده» (٢١١١/٨٥/٤)، وابنُ الجارود في «المُتَقَى» (٢٩٧)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (١٠/١٨٦/١)، واللالكائِيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٨٢/٨٥/١)، والبيهقيُّ في «السُّنَنُ الْكُبْرَى» (٢٩٢/٣)، و«المَدخل إلى السُّنَنِ» (٢٠٢)، و«الأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ» (٤٨٢/١/٤١٢)، وأبو نُعَيْمٍ في «مُسْتَخْرَجِهِ عَلَى مُسْلِمٍ» (٢/٤٥٤-٤٥٥/١٩٥١)، وأبو موسى المَدِينِيُّ في «ذِكْر ابنِ مَنذَةَ» (٦٩).
- ٢- سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: أخرجه مُسْلِمٌ في «صحيحه» (٨٦٧/٥٩٢/٢)، وابنُ الجارود في «المُتَقَى» (٢٩٨)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبَانَةُ الْكُبْرَى» (١/٣١٢-٣١٣/١٤٨)، والبيهقيُّ في «السُّنَنُ الْكُبْرَى» (٣/٣٠٢-٣٠٣)، و«مَعْرِفَةُ السُّنَنِ» (٤/٣٦٨-٣٦٩/٦٤٩٣)، وابنُ الْمُنْذِرِ في «الأَوْسَطُ» (٤/١٧٩٨).

- ٣- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٢٠/٢٢)، والنسائيُّ في «سُنَنِهِ» (١٣١١/٥٨/٣)، ومحمد بن نُصْرٍ في «السُّنَّةُ» (٧٣)، والهرويُّ في «دَمَ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ» (٤٨/٣).

- ٤- أبو ضُمَرَةَ أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ بْنِ ضُمَرَةَ: أخرجه ابنُ خُزَيْمَةَ في «صَحِيحِهِ» (٣/١٤٣/١٧٨٥)، وابنُ أَبِي الدُّنْيَا في «الأَهْوَالُ» (٣)،

و«قَصْر الْأَمَلِ» (١٢٤) - مختصرًا -، وأبو طاهر الْمُخَلَّصُ في «السَّبْعَةِ
مَجَالِسَ» (٣٩).

٥- وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ: أخرجه - مختصرًا - أبو يَعْلَى في «مسنده» (٩٠/٤)
(٢١١٩)، وابنُ عَسَاكِرٍ في «مُعْجَمِهِ» (١/٤٤٣/٥٣٤).

٦- عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ: أخرجه ابنُ سَعْدٍ في «الطَّبَقَاتِ» (١/٣٧٦)
وأبو القَاسِمِ الشَّحَامِيُّ في «حَدِيثِ السَّرَّاجِ» (٣/٢٦٣/٢٧٢١)،
والبَيْهَقِيُّ في «الْكُبْرَى» (٣/٢٩٣)، و«مَعْرِفَةُ السُّنَنِ» (٤/٣٦٨/٦٤٩١، ٦٤٩٢)..
٧- مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّعْفَرَانِيُّ: أخرجه ابنُ بَطَّةَ في «الإبَانَةِ الْكُبْرَى» (٤/٨٥/١٤٩١)

(مَقْرُونًا) بِرِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَلَفْظِهِ! وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ
سِيَاقِهِ -بَادِي الرَّأْيِ!- أَنَّهُ مُتَابِعٌ لِابْنِ الْمُبَارَكِ فِي ذِكْرِ الزِّيَادَةِ فِيهِ!، إِلَّا
أَنَّ الْأَوَّلَى حَمَلُ رِوَايَتِهِ عَلَى مِثْلِ رِوَايَةِ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ ابْنَ بَطَّةَ لَمَّا أَعَقَبَهُ
بِرِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، صَدَّرَهَا بِقَوْلِهِ «وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ
الْمُعَاوَاةِ الْبَزَّازُ، (وَهَذَا لَفْظُهُ) [ثُمَّ سَأَلَ سَنَدَهُ إِلَى ابْنِ الْمُبَارَكِ] اه، فَيَفْهَمُ
مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ الرَّعْفَرَانِيِّ غَيْرُ اللَّفْظِ الَّذِي سَأَلَهُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ ابْنِ
الْمُبَارَكِ. فَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ بِذَلِكَ؛ فَتَبْقَى -حِينَئِذٍ- رِوَايَةُ الرَّعْفَرَانِيِّ هَذِهِ عَلَى
الِاخْتِمَالِ!، وَتَكُونُ خَارِجَ نِطَاقِ التَّرْجِيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨- مُضْعَبُ بْنُ سَلَامٍ: أخرجه أحمدُ في «مسنده» (٢٢/٢٣٧/١٤٣٣٤).

٩- يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ: أخرجه الدَّارِمِيُّ في «سُنَنِهِ» (١/٢٨٩/٢١٢)،
وابنُ وَصَّاحٍ في «الْبَدْعِ» (١/٥٥/٥٣).

وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ؛ فَقَدْ قَالَ: «كُلُّ عِبَادَةٍ لَمْ يَتَعَبَّدْهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَلَا تَعَبَّدُوهَا»^(١).

١٠- مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ: أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ فِي «السُّنَّة» (٧٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَط» (٩/١٦٠/٩٤١٨)، وَحَمَزَةُ السَّهْمِيُّ فِي «تَارِيخِ جَرْجَان» ص (٣٦٥).

رَوَاهُ هَؤُلَاءِ الْعَشْرَةُ (جَمِيعًا) عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ (بِدُونِ) تِلْكَ الزِّيَادَةِ فِيهِ. لِذَلِكَ فَالَّذِي يَتَرَجَّحُ لَنَا أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ - «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ» - زِيَادَةٌ «شَاذَةٌ» لَا تَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ذَكَرَهُ الشَّاطِئِيُّ فِي «الْإِعْتَصَام» (٣/٥٣/مشهور) بِهَذَا اللَّفْظِ غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَدْعُ لِلْآخِرِ مَقَالًا، فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ، وَخُذُوا بِطَرِيقِ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ!. وَعَزَاهُ أَبُو شَامَةَ فِي «الْبَاعِث» ص (٧٠-٧١/مشهور) إِلَى «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»!! - وَقَلَّدَهُ! السَّيُوطِيُّ فِي «الْأَمْرِ بِالْإِتِّبَاع» ص (٦٢/مشهور-)، وَلَمْ أَظْفَرْ بِهِ فِي «السُّنَنِ»!!، لَكِنِّي ظَفَرْتُ بِهِ مُخْتَصَرًا فِي «كِتَابِ الزُّهْدِ» لِأَبِي دَاوُدَ (٢٦٧) وَقَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: «مَرَّ عَلَيْنَا حُذَيْفَةُ، وَنَحْنُ فِي حَلَقَةٍ فِي الْمَسْجِدِ نَتَحَدَّثُ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ، اسْلُكُوا الطَّرِيقَ، وَاللَّوْثَيْنِ سَلَكْتُمُوهُ لَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، وَلَكِنِ اتَّخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا». وَأَخْرَجَهُ - مِنْ نَفْسِ الطَّرِيقِ بِنَحْوِهِ -: الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤/٣٦٠/٧٢٨٢) فِي كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَةِ/ بَابِ الْإِقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلِ

وَرَوَى ابْنُ الْمَاجِشُونِ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ:
 «مَنْ ابْتَدَعَ فِي الدِّينِ بِدْعَةً، وَبَرَاهَا حَسَنَةً؛ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ
 خَانَ الرُّسَالََةَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ
 نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١)، فَمَا لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ دِينًا لَا يَكُونُ
 الْيَوْمَ دِينًا»^(٢).

اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَجَعَلْنَا الْمُتَفِقِينَ إِمَامًا﴾، و«الْقُرَاءُ»: «الْمُرَادُ بِهِمُ الْعُلَمَاءُ
 بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الْعُبَادُ» كما قال الحافظُ في «فتح الباري» (١٣/٢٥٧).
 والذي يبدو لي أَنَّ الْأَثَرَ (قَدْ يَكُونُ) وَقَعَ لِمَنْ قَبْلَنَا بِسِيَاقٍ أَطْوَلَ - مِمَّا وَقَفْنَا
 عَلَيْهِ -، فَاخْتَصَرَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ؛ فَوَقَعَ لَنَا مَخْتَصَرًا - وَهُوَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
 وَابْنُ خَرِيٍّ وَغَيْرُهُمَا -، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) سورة «المائدة»، آية رقم (٣)

(٢) إسناده لَا بَأْسَ بِهِ: ذَكَرَهُ -بِنَحْوِ هَذَا اللَّفْظِ- الشَّاطِبِيُّ فِي «الاعتصام»
 (١/٦٢) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمَاجِشُونِ، ثُمَّ عُلِّقَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ
 (٢/٣٦٨) عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ؛ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمَاجِشُونِ: أَنَّهُ
 سَمِعَ مَالِكًا يَقُولُ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَلْفُهَا؛ فَقَدْ
 زَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَانَ الرُّسَالََةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الْيَوْمَ
 أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾
 فَمَا لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ دِينًا؛ لَا يَكُونُ الْيَوْمَ دِينًا» وبهذا اللفظ أخرجه ابنُ حَزْمٍ فِي
 «الإحكام» (٦/٥٨/شاكرو): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَنَسٍ نَا الْحُسَيْنُ بْنُ

وفيما تقدّم أمرٌ من الله ورسوله بإتباع الصّراطِ المستقيم،
والنّهْيُ عن اتّباع غيره من السُّبُلِ، وَرَدَّ كُلُّ ما هو مُخَدِّثٌ - بَعْدَ النَّبِيِّ
ﷺ - مِنْ الدِّينِ؛ لَأَنَّ الدِّينَ أَكْمَلُهُ اللهُ، ولم تَبَقْ زِيَادَةٌ لِمُسْتَزِيدٍ، فما
أَرَادَ اللهُ مِنَ الدِّينِ؛ فَقَدْ أَتَمَّ النِّعْمَةَ بِهِ وَأَكْمَلَهُ، وَبَلَغَهُ رِسْوَ اللهِ عَلَى

يَعْقُوبَ [البَجَانِي] نَا سَعِيدُ بْنُ فَخْلُونَ نَا يُونُسُ بْنُ يُحْيَى الْمُعَامِي نَا عَبْدُ
الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ بِهِ.

قُلْتُ: وهذا «إِسْنَادٌ لَا بِأَسَ بِهِ» فَعَبَدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ: هو الْفَقِيهُ
الْأَنْدَلُسِيُّ، وَكَانَ صَدُوقًا ضَعِيفَ الْحِفْظِ كَثِيرَ الْغَلْطِ. وَمِثْلُهُ كَانَ شَيْخُهُ
عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَاجِشُونِ الْفَقِيهُ صَاحِبُ مَالِكٍ = كَانَ
صَدُوقًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَضَعُفُ فِي الْحَدِيثِ!

وَلَا خَيْرَ شَاهِدٍ ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي «الْمَبْسُوطِ» - كَمَا عَزَاهُ
الْقَاضِي عِيَاضُ فِي «الشُّفَا» (٨٨/٢) - أَنَّ مَالِكًَا رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «لَا يُصْلِحُ
آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهَا»، وَلَمْ أَفَفْ عَلَيْهِ مُسْتَدًّا مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ،
وَلِنَا مِنْ رَوَايَتِهِ عَنْ شَيْخِهِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ؛ كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي
«التَّمْهِيدِ» (١٠/٢٣٣) - مِنْ طَرِيقِ أَشْهَبِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَالْجَوْهَرِيُّ فِي
«مُسْنَدِ الْمُوْطَأِ» ص (٥٨٤) - مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ - «بِأَسَانِيدَ
صَالِحَةٍ» عَنْ مَالِكٍ؛ قَالَ: «كَانَ وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ يَقْعُدُ إِلَيْنَا، ثُمَّ لَا يَقُومُ أَبَدًا
حَتَّى يَقُولَ لَنَا: "إِنَّهُ لَا يُصْلِحُ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهَا"، قُلْتُ لَهُ:
يُرِيدُ مَاذَا؟ قَالَ يُرِيدُ التَّقَى».

الْأَمَّةِ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، فَلَمْ يَتْرُكْ ﷺ شَيْئًا يُقَرِّبُنَا مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا أَمَرَنَا بِهِ، وَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا شَيْئًا يُقَرِّبُنَا مِنَ النَّارِ إِلَّا حَذَرْنَا مِنْهُ ﷺ.

فَهَلْ يَحِقُّ لِأَيِّ كَانَ مِنْهُمَا كَانَ شَأْنُهُ، وَمِنْهَا عَلَتْ مَنْزِلَتُهُ أَنْ يُشَرَّعَ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، وَمَا لَمْ يُبَلِّغْهُ رَسُولُ اللَّهِ ؟!

وَلَقَدْ رَدَّ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَبْتَدِعُ فِي الدِّينِ بِدْعَةً وَيَرَاهَا حَسَنَةً، وَاعْتَبَرَهُ كَأَنَّهُ قَدْ اتَّهَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِخِيَانَةِ الرِّسَالَةِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى -.

وَأَنَا فِي هَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ الْهَادِيَةِ: نَلْفِتُ أَنْظَارَ إِخْوَانِنَا الْمُؤْمِنِينَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنْ يُقْلِعُوا عَنِ الْاِغْتِقَادِ بِأَنَّ هُنَاكَ بِدْعَةً حَسَنَةً فِي الدِّينِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْإِسْلَامِ مَا يُسَمَّى بِدْعَةً حَسَنَةً، إِنَّمَا فِيهِ سُنَّةٌ؛ تِلْكَ السُّنَّةُ الَّتِي وَصَفَهَا الرَّسُولُ ﷺ فِي الْمَحْجَةِ الْبَيْضَاءِ؛ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْمَحْجَةِ الْبَيْضَاءِ، لَيْلَهَا كَنَهَارُهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ»^(١)، وَهَكَذَا: فَإِنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةٌ لَا بِدْعَةٌ، وَفِيهِ اتِّبَاعٌ لَا ابْتِدَاعٌ.

(١) صَحِيحٌ: دُونَ قَوْلِهِ «الْمَحْجَةُ»؛ أَخْرَجَهُ بِنَحْوِهِ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧١٤٢)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْحُطْبِ وَالْمَوَاعِظِ» ص (٨٨) - وَمِنْ طَرِيقِهِ

قِوَامُ السُّنَّةِ فِي «التَّارِخِ وَالتَّوْجِهِ» (١/٥٢٨/٩٦٤)-، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِ» (١/١٦/٤٣)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (١/٢٦/٤٨)، وَالتَّطَبُّرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٨/٢٤٧/٦١٩، ٦٢٠) وَ«مُسْنَدُ الشَّامِيِّ» (٣/١٧٢/٢٠١٧)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (١/٤٠٣/٨٨)، وَأَبُو طَاهِرِ الْمُخَلَّصُ فِي «السَّبْعَةِ مَجَالِسَ» (٧٣)- وَمِنْ طَرِيقِهِ اللَّالِكَاثِيُّ فِي «شَرْحِ أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ» (١/٨٢/٧٩) وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِخِ دِمَشْقَ» (٤٠/١٨١)-، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١/٩٦) وَ«الْمَدْخَلُ» ص (٧٩-٨١)- وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلُ» ص (١١٥/٥١)-، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ عَلَى مُسْلِمَ» (١/٣٥-٣٧)- وَمِنْ طَرِيقِهِ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (١/٤٤٢)-، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ» (٢/١١٦٣/٢٣٠٣)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذِمِّ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ» (٤/٢٩/الشَّيْبَلِ) أَوْ (٣/١٢١/الْأَنْصَارِيُّ)؛ جَمِيعُهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ الْعَرَبِيَّ بْنَ سَارِيَةَ بِهِ.

وَقَدْ تَابَعَ ضَمْرَةَ بْنَ حَبِيبٍ: خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ بِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ لِلْفَرْقِ: «تَرَكْتُمْكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ...» وَنَحْوِهِ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ -عَبْدُ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ عَنِ الْعَرَبِيَّ-: قَالَ فِيهِ أَبُو نُعَيْمٍ: «هَذَا حَدِيثٌ جَيِّدٌ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِ الشَّامِيِّ» أَه. وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (٢/٦١٠): «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ رَجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ مَعْرُوفُونَ غَيْرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو هَذَا، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي «الثَّقَاتِ»، وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ، وَصَحَّحَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَانَ

والحاكم اه، وقال الحاكم: «وقد تابع عبد الرحمن بن عمرو على روايته عن العرياض بن سارية: ثلاثة من الثقات الأثبات من أئمة أهل الشام» ثم ذكر منهم اثنين فقط وهم: «حجر بن حجر الكلاعي، ويحيى بن أبي المطاع القرشي» اه. قلت: والثالث: ذكره أبو نعيم؛ وهو: جُبَيْرُ بْنُ نَقِيرٍ، لكنه لا يصح من هذا الوجه عنه عن العرياض، كما سيأتي بيانه في حديث أبي الدرداء رَحِمَهُ اللهُ عَنَّهُ.

● ولهُ شاهدٌ «حَسَنٌ» من حديث أبي الدرداء رَحِمَهُ اللهُ عَنَّهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَأَيُّمُ اللَّهِ، لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا وَنَهَارُهَا سَوَاءٌ». أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٥/٤/١) وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٦/١) والبخاري في «مسنده» (٤١٤١/٧٦/١٠)؛ جميعهم من طريق عن: محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع، عن إبراهيم بن سليمان الأفطس، عن الوليد بن عبد الرحمن الجريشي، عن جُبَيْرِ بْنِ نَقِيرٍ، عن أبي الدرداء مرفوعاً به. والحديث من هذا الوجه حسنه البخاري والألباني في «الصحيحه» (٣٠٢/٢/٦٨٨)، وذكر أن البوصيري بيض له في «زوائد ابن ماجه» (٥/١). لكن اختلف فيه على جُبَيْرِ بْنِ نَقِيرٍ:

فرواه عيسى بن يونس عن عيسى بن سليم بن حمزة الحمصي عن شعوبذ الأزدي عن خالد بن معدان عن جُبَيْرِ بْنِ نَقِيرٍ عن العرياض بن سارية به. أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٩/٢٧/١)، والطبراني في «الكبير» (٦٤٢/٢٥٧/١٨) وأبو نعيم في «مستخرجيه على مسلم» (٣٧/١)، والخطيب في «موضح الأوهام» (٤٢٣/٢)؛ جميعهم من طريق

عن عيسى بن يونس به، وتصحفت كنية أبي حمزة الحمصي عند أبي نعيم إلى أبي بكر! ووقعت للخطيب: «أبا عمرو»! - من طريق عبد الله بن محمد بن اليسع الأنطاكي؛ وهو ضعيف! -؛ فتوهم منها أنها كنية لمعاوية بن صالح!، وليس كذلك.

قلت: وهذا «إسناد مجهول»!؛ لجهالة شغوذ - وهو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الأزدي - ذكره أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٩٠/٤) والبخاري في «تاريخه» (٢٦٦/٤) ولم يذكروا فيه جرّاحاً ولا تعديلاً، فذلك المخالفة لا تقوى أمام الوجه المعروف - جُبَيْر بن نُفَيْر، عن أبي الدرداء -.

• وله شاهد «حسن» من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وفيه أن النبي ﷺ قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةٍ».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٤٢١) - ومن طريقه ابن أبي عاصم في «السنة» (٥٠/٢٧/١) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٤٩٧/٨٠٥/٢) -، وابن منيع في «مسنده» - كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٦٣٣٢/٢٧/٧) - وأحمد في «مسنده» ح (١٥١٥٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٧/٢٠٠/١)، والبغوي في «تفسيره» (٢٤٠/١) و«شرح السنة» (١٢٦/٢٧٠/١)؛ جميعهم من طريق هشيم بن بشير عن مجالد بن سعيد عن عامر الشَّعْبِيِّ عن جابر بن عبد الله مرفوعاً به.

قُلْتُ: وإِسْنَادُهُ لَيْتَ لِحَالِ جَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ ضَعِيفًا وَلَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ.

أَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ الْيَمَانِيُّ فِي «الْأَنْوَارِ الْكَاشِفَةِ» ص (٥٧)، (١٢٢) -اعْتِمَادًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ كَمَا فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِابْنِهِ (١٣٦/٤) - مِنْ أَنَّ أَكْثَرَ أَحَادِيثِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ إِنَّمَا يَرْوِيهَا الشَّعْبِيُّ مِنْ صَحِيفَةِ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ فَيَذَلُّسُهَا عَنْ جَابِرٍ وَلَمْ يَسْمَعْهَا مِنْ جَابِرٍ = فَلَيْسَ بِشَيْءٍ يَقْدَحُ فِي الْحَدِيثِ لِأُمُورٍ:

• الأول: أَنَّ الْأَصْلَ حَمْلُ رِوَايَةِ مَا هَذَا سَبِيلُهُ عَلَى السَّمَاعِ، وَلِهَذَا أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ (بِالْعَنْعَنَةِ) فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ مِنْ «صَحِيحِهِ».

• الثاني: أَنَّنَا لَمْ نَجِدْ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ تَوَقَّفَ فِي حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ - فَضْلًا عَنْ أَنْ يُعَلَّلَهُ! - بِحُجَّةٍ عَدَمَ سَمَاعِهِ مِنْهُ، لَكِنَّا وَجَدْنَا كَلَامَهُمْ فِي سَمَاعِهِ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ.

• الثالث: أَنَّهُ وَإِنْ ثَبَتَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَعِيْنُهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ جَابِرٍ، وَإِنَّمَا تَحَمَّلَهُ عَنْ صَحِيفَةِ الْيَشْكُرِيِّ؛ فَلَيْسَ يَضُرُّ الْحَدِيثَ رِوَايَتُهُ بِهَا، فَتِلْكَ وَجَادَةُ صَحِيحَةٌ جَدًّا وَعَنْ ثِقَةٍ.

وَعَلَى أَيِّ حَالٍ: فَهَذَا الْوَجْهُ الضَّعِيفُ يَنْجَبِرُ وَيَزُولُ ضَعْفُهُ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٢٨/٣-٢٩) - وَذَكَرَ إِسْنَادُهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (١/٢٠٠/١٧٨) وَلَيْسَ يَوْجَدُ فِي الْمَطْبُوعِ! - مِنْ طَرِيقِ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذِ التَّمِيمِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ عَنِ الْحَسَنِ مَرْسَلًا بِنَحْوِهِ.

وقال الله تعالى فيما أنزله على رسوله ﷺ من القرآن:
﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (١).

وأخرجه ابنُ الضَّرِيرِيس في «فضائل القرآن» (٨٩) - ومن طريقه الخطيبُ في «الجامع» (١٤٨٨/١٦١/٢) - أنا موسى بن إسماعيل المنقري، نا جرير بن حازم، عن الحسنِ به مُرسلاً. وإسنادهُ صحيحٌ، إلى الحسنِ البَصْرِيِّ.
وَيَتَقَوَّى كذلك بما أخرجه أبو يَعْلَى في «مسنده» كما في «المَقْصَد العَلِيّ» (٦٢/٥٩/١) و«إنحاف الخيرة» (٣٧٧/٢٤٩/١) و«المَطَالِب العَالِيَةِ» (٣٠٣٤/٦١٤/١٢) وليس يوجدُ في المطبوعِ! - ومن طريقه الضَّيَاءُ المَقْدِسِيُّ في «الأحاديث المختارة» (١١٥/٢١٥/١) والخطيبُ في «تقييد العلم» ص (٥١) -، والعُقَيْلِيُّ في «إضعفاء» (٢١/٢)، والمستَغْفِرِيُّ في «فضائل القرآن» (٢٨٠/٢٧٩/١)؛ جميعُهُم من طُرُقٍ عن عَلِيٍّ بنِ مُسْهِرٍ، عن عبد الرحمن بن إسحاق الواسِطِيِّ، عن خَلِيفَةَ بنِ قَيْسٍ، عن خَالِدِ بنِ عَرْفُطَةَ القُضَاعِيِّ، عن عُمَرَ بنِ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ بِنَحْوِهِ مُطَوَّلًا. قال الحافظُ في «الفتح» (٥٢٥/١٣): «في سَنَدِهِ عبدُ الرحمن بنُ إسحاق الواسِطِيُّ؛ وهو ضَعِيفٌ!»، اهـ، قُلْتُ: وفيه كذلك: خَلِيفَةُ بنُ قَيْسٍ؛ قال فيه البخاريُّ: «لم يَصِحَّ حَدِيثُهُ»، اهـ عن «تاريخه» (١٩٢/٣). وهذه الوجوهُ يَصِيرُ حديثُ جابرٍ حَسَنًا لِعَبْرِهِ، والله أعلم.

(١) سورة «آل عمران»، آية رقم: (٣١).

وَقَالَ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»^(١)، ورحم الله من قال: «وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفَ، وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفَ».

(١) ضَعِيفٌ: أخرجه الحسن بن سفيان النَّسَوِيُّ في «الْأَزْبَعِينَ» (٨) - ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/٢٠/١٦٠٩/بشار)، والهرَوِيُّ في «ذم الكلام وأهله» (٢/١٦٧-١٦٩/٣١٣)، وأبو طاهر السلفي في «الأربعون البلدانية» ص (١٧٧) و«معجم السفر» (١٢٦٥)، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» (١/٢١٢-٢١٣/١٠٤) و«الشَّائِل» (٢/٧٧٠-١٢٣٤/٧٧١)، وابن الجوزي في «ذم الهوى» ص (١٨)، وابن العديم في «بغية الطلب» (٥/٢٣٦٥-٢٣٦٦)؛ جميعهم من طريق أبي بكر الأَعْيَن عن نعيم بن حماد عن عبد الوهاب الثقفي (عن) هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عتبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً به، قال الهرَوِيُّ: «جَوْدَةُ الْأَعْيَن» اهـ. وتابع أبا بكر الأَعْيَن عليه هكذا:

١- عبد الرحمن بن حاتم المُرادِيُّ: أخرجه أبو نعيم في «الْأَزْبَعِينَ» - كما في «جامع العلوم» لابن رجب (٢/٣٩٣/الأرنؤوط)، و«الغرائب الملتقطة» لابن حجر (٤ب/١٨٢/مخطوط دار الكتب المصرية) - من طريق الطبراني عنه بِسَنَدِهِ سَوَاءٌ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ فِي نَهَائِهِ مَتْنَهُ! قَوْلُهُ: «وَلَا يَزِيغُ عَنْهُ». قُلْتُ: المُرادِيُّ هذا: «ضَعِيفٌ جَدًّا»؛ قال فيه ابن الجوزي - كما في «الضُّعَفَاء» (٢/٩١) -: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، فَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ في «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (٢/٥٥٤/٤٨٣٩) بِقَوْلِهِ: «مَا عَلِمْتُ بِهِ

بأساء!، لَكِنْ رَدَّهُ الْحَافِظُ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (١٦١١ / ٤٠٩ / ٣) بِقَوْلٍ
مَنْ سَبَقَهُ مِنَ الْأَيْمَةِ؛ قَالَ: «قَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ يُوْنُسَ فِي "تَارِيخِ مِصْرَ"
[٨١٠ / ٢٩٩ / ١] وَقَالَ تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَقَالَ مَسْلَمَةُ بْنُ الْقَاسِمِ: "لَيْسَ
عِنْدَهُمْ بِثِقَةٍ" اهـ باختصارٍ وَتَصَرُّفٍ. قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ،
وَقَدْ تَرَا جَعَ الذَّهَبِيُّ عَنْ تَوْثِيقِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ صَنِيعِهِ فِي «الْمُغْنِي» لَهُ
(٣٥٤٣ / ٣٧٧ / ٢)؛ حَيْثُ قَالَ فِيهِ: «ضَعِيفٌ» اهـ.

٢- عُمَرُ بْنُ أَبِي عُمَرَ [أُظُنُّهُ: ابْنُ فَيْرُوزِ التَّوْزِي؛ فَهُوَ الَّذِي يَزُوي عَنْ
نُعَيْمٍ]: أَخْرَجَهُ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «تَوَادِرِ الْأَصُولِ» (١٢٢١ / ٢ /
١٥١٨) مِنْ طَرِيقِهِ بِسَنَدِهِ سَوَاءً؛ غَيْرَ أَنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ.
قُلْتُ: التَّوْزِيُّ هَذَا «مُجْهَوِلُ الْحَالِ»؛ ذَكَرَهُ الْحَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ»
(٥٨٧٧ / ٥٥ / ١٣) وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

٣- جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلِ الرُّسْعَيْنِيِّ: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدِخَلِ»
(٢٠٩) مِنْ طَرِيقِهِ بِسَنَدِهِ سَوَاءً؛ غَيْرَ أَنَّهُ صَرَّحَ بِتَّخْدِثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ
الثَّقَفِيِّ مِنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ. وَابْنُ فَضِيلٍ هَذَا وَإِنْ كَانَ قَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ عَلَانَ
الْحَافِظُ - كَمَا فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (٣٥٧٤ / ٦٢ / ٨) بِشَارٍ -، لَكِنْ ذَكَرَهُ
النَّسَائِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (٥٣) وَقَالَ فِيهِ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ إِلَّا لَغْنِي عَنْهُ أَشْيَاءٌ،
أَحْتَاجُ اسْتِثْنَاءَ فِيهِ» اهـ، فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذِكْرُ التَّخْدِثِ، إِذْ لَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ، بَلْ
خُولِفَ مِنْ سَائِرِ مَنْ رَوَوْهُ عَنْ نُعَيْمٍ بِالْعَنْعَنَةِ بَيْنَ الثَّقَفِيِّ وَهِشَامٍ؛ بَلْ مِنْ
سَائِرِ الْحَفَاطِ الَّذِينَ رَوَوْهُ عَنْ نُعَيْمٍ بِالْتَّرَدُّ! - كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ -.

● لَكِنْ قَدْ خُولِفَ كُلُّ هَؤُلَاءِ؛ خَالَفَهُمْ جَمَاعَةُ الْحَفَاطِ الَّذِينَ رَوَوْهُ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ بِالتَّرَدُّدِ الْمَوْجِبِ لِلانْقِطَاعِ بَيْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ وَمَنْ فَوْقَهُ! فَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (١٥/١٢/١) - وَمِنْ طَرِيقِهِ قِوَامُ السُّنَّةِ فِي «الْحُجَّةِ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ» (٢٦٩/١) - وَابْنُ بَطَّةٌ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (١/٣٨٧-٣٨٨/٢٧٩)؛ جَمِيعُهُمْ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ وَارَةَ الْحَافِظِ قَالَ: ثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، ثَنَا بَعْضُ مَشِيخَتِنَا، هِشَامُ أَوْ غَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. وَتَابَعَ ابْنُ وَارَةَ كُلًّا مِنْ:

١- أَحْمَدُ بْنُ مَهْدِيٍّ بْنِ رُسْتَمٍ الْحَافِظُ: أَخْرَجَهُ قِوَامُ السُّنَّةِ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (١/٧٩/٣٠) قَالَ: أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ كَثْرَوْنِهِ الْمَعْلَمُ [الْمُلَقَّبُ بِتَافِهِ]، وَغَيْرُهُ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ [ابْنُ مَيْلَةَ] بْنِ مَا شَادَةَ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى [الْحَشَابُ]، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَهْدِيٍّ بِإِسْنَادِهِ سَوَاءٌ، غَيْرَ أَنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ!

٢- أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ وَعُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ - الْحَافِظَانِ -: أَخْرَجَهُمَا الْهَرَوِيُّ فِي «دَمِ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ» (٢/١٧٠/٣١٤) مَقْرُوءَيْنِ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُخْبَرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ - مِنْ أَصْلِهِمَا - قَالَا أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ [ابْنُ يَحْيَى الْجُرْجَانِيُّ] حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ (ح) وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ [الْجَارُودِيُّ] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ [ابْنُ نُعَيْمٍ] أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ [الْقُرَشِيُّ الْهَرَوِيُّ] حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ بِإِسْنَادِهِ سَوَاءٌ؛ غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ: «قَالَ سَمِعْتُ

بَعْضُ أَشْيَاخِنَا يَقُولُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ أَوْ غَيْرُهُ! . وَبِهِ أَعْلَى
الْهَرَوِيُّ رِوَايَةً أَبِي بَكْرٍ الْأَعْيَنَ نَاقِضًا تَجْوِيدَهُ لَهُ! قَائِلًا: «جَوْدَةُ الْأَعْيَنِ
وَلَهُ عِلَّتَانِ... فَذَكَرَهُ».

فَالْحَدِيثُ - كَمَا يَظْهَرُ - «ضَعِيفٌ مَغْلُولٌ»، وَقَدْ أَعْلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ
رَجَبٍ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ»، وَذَكَرَ أَنَّ «تَضَحِيحَ هَذَا الْحَدِيثِ بَعِيدٌ
جِدًّا مِنْ وَجْوهٍ مِنْهَا»:

• الْأَوَّلُ: الْكَلَامُ فِي نُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ:

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ - مَا مَخْتَصَرُهُ - : «نُعَيْمٌ هَذَا وَإِنْ كَانَ وَثْقَهُ
جَمَاعَةً مِنَ الْأَيْمَةِ، وَخَرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ، فَإِنَّ أَيْمَةَ الْحَدِيثِ كَانُوا يُحْسِنُونَ بِهِ
الظَّنَّ، لِصَلَاتِهِ فِي الشُّنَّةِ، وَتَشَدُّدِهِ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَكَانُوا
يُنْسِبُونَهُ إِلَى أَنَّهُ يَهْمُ، وَيُشَبَّهُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، فَلَمَّا كَثُرَ غُثُورُهُمْ
عَلَى مَنَاقِيرِهِ؛ حَكَّمُوا عَلَيْهِ بِالضَّعْفِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "عِنْدَ نُعَيْمٍ نَحْوُ
عِشْرِينَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ!"، وَقَالَ النَّسَائِيُّ:
"ضَعِيفٌ لَيْسَ بِثِقَةٍ، قَدْ كَثُرَ تَقَرُّدُهُ عَنِ الْأَيْمَةِ الْمَعْرُوفِينَ فِي أَحَادِيثَ
كَثِيرَةٍ؛ فَصَارَ فِي حَدِّ مَنْ لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ" اهـ. وَبِهِ أَعْلَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ظِلَالِ
الْجَنَّةِ» (١٢/١)؛ قَالَ: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ غَيْرُ نُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ؛
ضَعِيفٌ لِكَثْرَةِ خَطِيئِهِ، وَقَدْ اتَّهَمَهُ بَعْضُهُمْ» اهـ.

• الثَّانِي: تَقَرُّدُ نُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ بِالْحَدِيثِ:

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ مُسْتَنَكِرًا تَقَرُّدَ نُعَيْمٍ بِالْحَدِيثِ: «وَأَيْنَ كَانَ
أَصْحَابُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَأَصْحَابُ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، وَأَصْحَابُ

ابن سيرين عن هذا الحديث؛ حَتَّى يَنْفَرِدَ بِهِ نَعِيمٌ؟! اهـ، وَمِنْ قَبْلِهِ أَشَارَ
الْبَيْهَقِيُّ إِلَى تَفَرُّدِ نَعِيمٍ بِهِ، وَكَأَنَّهُ يُؤَمِّى بِذَلِكَ لِتَعْلِيلِهِ بِهِ!
* الثالث: الانْقِطَاعُ بَيْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ وَبَيْنَ مَنْ قَوْفَهُ:

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ - مَا مَخْتَصَرُهُ - : «قَالَ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى
الْمَدِينِيُّ: "هَذَا الْحَدِيثُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ عَلَى نَعِيمٍ"؛ قُلْتُ: اخْتَلَفَ عَلَى نَعِيمٍ فِي
إِسْنَادِهِ: ○ فَرُوي عَنْهُ عَنِ الثَّقَفِيِّ عَنْ هِشَامٍ، ○ وَرُوي عَنْهُ، عَنِ الثَّقَفِيِّ،
حَدَّثَنَا بَعْضُ مَشِيخَتِنَا هِشَامٌ أَوْ غَيْرُهُ. وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، يَكُونُ شَيْخُ
الثَّقَفِيِّ غَيْرَ مَعْرُوفٍ عَيْنُهُ! ○ وَرُوي عَنْهُ، عَنِ الثَّقَفِيِّ، حَدَّثَنَا بَعْضُ
مَشِيخَتِنَا، حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَوْ غَيْرُهُ. فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ؛ فَالثَّقَفِيُّ رَوَاهُ عَنْ
شَيْخٍ مَجْهُولٍ!، وَشَيْخُهُ رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ!؛ فَتَزَادُ الْجَهَالَةُ فِي إِسْنَادِهِ» اهـ
* الرابع: جَهَالَةُ عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ:

وَحَكَى الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي ذَلِكَ قَوْلَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ - وَهُوَ فِي
«الاسْتِذْكَارِ» لَهُ (٤٦/٨) - . قُلْتُ: وَلَيْسَ بِشَيْءٍ!؛ فَقَدْ قَيَّدَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ
بِحَسَبِ عِلْمِهِ!؛ فَقَالَ: «وَأَمَّا عُقْبَةُ بْنُ أَوْسٍ: فَرَجُلٌ مَجْهُولٌ؛ لَمْ يَزَوْ عَنْهُ
إِلَّا الْقَاسِمُ بْنُ رَبِيعَةَ (فِيمَا عَلِمْتُ)» اهـ. وَهُوَ مَرْدُودٌ بِحَدِيثِنَا هَذَا -
وغيره- مَا يَزُويهِ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ. هَذَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَنَّهُ قَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ
سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (١٥٤/٧)، وَالْعَجَلِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ» (١٤٢/٢)
/ (١٢٦٠/الدار)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي «ثِقَاتِهِ» (٤٦١٣/٢٢٥/٥). مِنْ أَجْلِ
ذَلِكَ: لَمَّا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الإِصَابَةِ» (٢١١/٥) قَالَ فِيهِ:

«تَابِعِيْ مَشْهُوْرًا»، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ (٥٦٧/٦): «تَابِعِيْ مَعْرُوفًا» هـ.
فَإِعْلَالُ الْحَدِيثِ بِجَهَالَةِ عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ؛ لَيْسَ بِسَدِيدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَلَقَدْ بَالِغٌ مُحَقِّقُوا «عِلَلُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ» (٢٣٢/٤) فِي التَّحَامُلِ عَلَى حَافِظِ
الْمَغْرِبِ وَمُسْنِدِهِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا زَعَمُوا بِأَنَّ «عِرْقَ
الْعَصِيَّةِ لِلْمَالِكِيَّةِ لِحَقِّهِ» عِنْدَمَا حَكَمَ بِجَهَالَةِ عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ، وَلَا يَخْفَى
أَنَّ كَلَامَهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» - كَمَا مَرَّرْنَا - يَنْفِي عَنْهُ ذَلِكَ الظَّنَّ السَّيِّئَ!!؛
إِذْ إِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا حَكَمَ بِجَهَالَةِ ابْنِ أَوْسٍ بِحَسَبِ مَا وَقَفَ عَلَيْهِ مِنْ
عِلْمٍ؛ فَلَا يُعَابُ عَلَيْهِ مَا غَابَ عَنْهُ مِنَ الْعِلْمِ بِحَالٍ.

❖ الْخَامِسُ: (شُبْهَةٌ) الْانْقِطَاعُ بَيْنَ عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو:

فَقَدْ رَوَى ابْنُ الْجُنَيْدِ فِي «سُؤَالَاتِهِ لِابْنِ مَعِينٍ» ص (٣١٨) - وَعَنْهُ
الْعَلَايِيُّ فِي «جَامِعِ التَّخْصِيلِ» (٥٢٨) - عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَسَّانَ الْغَلَايِيِّ
- قَرِينِهِ فِي الطَّلَبِ -؛ قَوْلُهُ: «يَزْعُمُونَ! أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ أَوْسٍ السَّدُوسِيَّ لَمْ
يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، إِنَّمَا يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو» هـ.
وَبِذَلِكَ اخْتَجَّ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ، ثُمَّ قَالَ مُعَلِّقًا: «فَعَلَى هَذَا تَكُونُ
رَوَايَاتِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو مُنْقَطِعَةً»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» هـ. قُلْتُ: أَمَّا الْقَوْلُ
بِالْانْقِطَاعِ بَيْنَ ابْنِ أَوْسٍ وَبَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ؛ فَمَرْدُودٌ بِمَا
«صَحَّ» عَنْ ابْنِ عَوْنٍ وَأَيُّوبِ السَّخْتِيَّانِي وَهَشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ ابْنِ
سِيرِينَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، فَقَالَ:
أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ أَصَبْتُمْ اسْمَهُ... الْأَثَرُ» أَخْرَجَهُ - (هَذَا السِّيَاقُ) - ابْنُ
أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (١١٥٣/٥٤٨/٢) وَ«الْأَحَادُ وَالْمَثَانِي» (٩/٧١/١)

والخطيب في «موضح الأوهام» (٣٠٥/٢)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة»، وعند أحمد في «فضائل الصحابة» (٧٤/١٠٣/١): «قال عتبة: قلت لابن العاصي: ... الأثر». فهذا يدل على أنه لقيه وسمع منه. وأما حكاية الغلابي لقول من زعم عدم سماع عتبة من ابن عمرو؛ فمُبَهَمَةٌ، ثم لو عَيَّنَ قائلها وكان جديرًا بقبول هذا الزعم منه؛ فمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الرَّاويَ روايته عن (مُساخِجِه) بقوله: «قال فلان»؛ فهذا عند جَاهِرِ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُتَّصِلِ. وعليه: فإِغْلَالُ الْحَدِيثِ بِذَلِكَ غَيْرُ سَدِيدٍ أَيْضًا، والله أعلم.

✽ السَّادِسُ: اضطراب عتبة بن أوس فيه:

قال الحافظ ابن رجب: «وقد خَرَجَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ حَدِيثًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَيُقَالُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِي إِسْنَادِهِ» اهـ. قلت: الذي يبدو لي أَنَّ الاضطراب - في جعل الحديث من مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ أَوْ ابْنِ عَمْرٍو - لَيْسَ مِنْ عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ؛ بَلْ مِنْ دُونِهِ! وَلَوْ افْتَرَضْنَا أَنَّهُ مِنْهُ؛ لَمَا ضَرَّهُ تَرَدُّدُهُ بَيْنَ الْمُسْنَدَيْنِ - ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَمْرٍو - سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِنَا هَذَا أَوْ غَيْرِهِ؛ إِذِ الْاِخْتِلَافُ - حِينَئِذٍ - سَيَكُونُ فِي الصَّحَابِيِّ، وَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُدُولٌ، وَلَا يَضُرُّ التَّرَدُّدُ بَيْنَ أَهْلِهِمْ رَوَاهُ. وَعَلَيْهِ: فَلَا يَصِحُّ الْإِنْبَاءُ بِإِغْلَالِ الْحَدِيثِ بِذَلِكَ - فَضْلًا عَنْ التَّضَرُّعِ بِهِ! - مُطْلَقًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ تِلْكَ الْوُجُوهِ: أَنَّ الْحَدِيثَ مَعْلُومٌ لِحَالِ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ وَتَقَرُّدِهِ بِهِ، ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ مِنَ الْاِخْتِلَافِ عَلَى نُعَيْمٍ،

وبعد هذا: لا نَظُنُّ أَحَدًا -يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ- سَمِعَ وَوَعَى مَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ يَجْرُؤُ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مُرَدِّدًا: «إِنَّ هَذَا بَدْعَةٌ حَسَنَةٌ فِي الدِّينِ»!. إِنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ كُلَّ مَنْ تَصَلُّهُ رَسَائِلُنَا سَوْفَ يَكُونُ مَنْ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ، وَيَأْخُذُ بِمَا فِيهَا مِنْ قَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَيَتَّبِعُهُ وَيُنْقِذُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَيُشِيرُ بِهِ غَيْرُهُ مِنْ إِخْوَانِهِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا نَرْبُّأُ بِالْمُسْلِمِينَ أَنْ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ.

وَأَعْلَهُ بِهِ الْهَرَوِيُّ وَالْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ. وَقَدْ أَوْمَأَ الْبُخَارِيُّ بِضَعْفِهِ إِذْ ذَكَرَهُ بِصِغَةِ التَّمْرِ يَضِي! فِي «جُزْءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ» لَهُ ص (٣٨). وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ صَحَّحَهُ أَبُو نُعَيْمٍ بِإِخْرَاجِهِ إِيَّاهُ فِي «الْأَرْبَعِينَ» -كَمَا ذَكَرَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ» (٣٩٣/٢)-، وَالنَّوَوِيُّ فِي «أَرْبَعِيْنِهِ» (٤١) -وَعَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ!-، وَحَكَّمَ ابْنُ الْقَيْمِ بِبُثُوتِهِ فِي «رَوْضَةِ الْمُحِبِّينَ» ص (٤٧٧)، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (٢٨٩/١٣): «رِجَالُهُ يُقَاتُّ»، ثُمَّ حَكَّى تَصْحِيحَ النَّوَوِيِّ لَهُ!. وَلَا شَكَّ أَنَّ قَبُولَ قَوْلٍ مَنْ ضَعَّفَهُ أَوَّلَى مِنْ قَبُولِ قَوْلٍ هَؤُلَاءِ -عَلَى جَلَالَتِهِمْ- لِمَا سَبَقَ بَيَانُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* تَنْبِيْهُ! ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ -كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٨٨/١٠)- أَنَّ ابْنَ حِبَّانَ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي «صَحِيحِهِ»!. قُلْتُ: وَلَمْ أَفِمْ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنَ الْمَطْبُوعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هَذَا وَقَدْ يَسَّرَ اللَّهُ لَنَا الْحُصُولَ عَلَى هَذِهِ الرَّسَالَةِ؛ فَرَأَيْنَا قَبْلَ
 أَنْ نُنَشِّرَهَا أَنْ نَعْرِضَ مَا جَاءَ فِيهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى الْأَخِ الْكَرِيمِ
 وَالسَّلَفِيِّ الصَّالِحِ الْأُسْتَاذِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ - أَحَدِ
 أَغْلَامِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ بِدِمَشْقَ -؛ فَارْسَلْتُ لَهُ رِسَالَةً بِهَذَا الشَّأْنِ،
 وَوَضَعْتُ ضِمْنَهَا - أَيْضًا - هَذِهِ الرَّسَالَةَ الَّتِي يَسَّرَ اللَّهُ لَنَا طَبْعَهَا
 وَنَشْرَهَا، فَتَكَرَّمَ - حَفِظَهُ اللَّهُ - وَخَرَجَ أَحَادِيثُهَا، وَعَلَّقَ عَلَى مَا جَاءَ
 فِيهَا مِنْ أَحَادِيثَ بِتَغْلِيْقٍ جَعَلَ الْفَائِدَةَ مِنَ الرَّسَالَةِ أَعَمَّ وَأَهْدَى.

فَجَزَى اللَّهُ الْأُسْتَاذَ نَاصِرَ الدِّينِ - عَنِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ
 وَالسُّنَّةِ وَنَاصِرِيهَا - مَا هُوَ أَهْلُهُ، وَإِنَّا نَشْكُرُ حُسْنَ صَنِيعِهِ، مُبْتَهِلِينَ
 إِلَى اللَّهِ أَنْ يَزِيدَهُ مِنْ فَضْلِهِ وَعِلْمِهِ، وَنَدْعُوهُ تَعَالَى أَنْ يُبَيِّتَهُ وَإِيَّانَا
 وَسَائِرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ؛ لِيَكُونُوا - حَقًّا - ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ
 أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (١).

وَإِنَّا نَعْلَمُ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ وَخَاصَّةً مِنَ السَّادَةِ الْعُلَمَاءِ لَا
 يَرْضَوْنَ بِهَذِهِ الْبَدْعِ الْمُنْكَرَةِ الْقَائِمَةِ الْيَوْمَ!، وَلَكِنَّهُمْ يَنْتَظِرُونَ
 وَيَتَرَقَّبُونَ مَنْ يَجْرُؤُ عَلَى قَوْلِ الْحَقِّ وَلَا تَأْخُذُهُ فِيهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ؛

(١) سورة آل عمران، آية رقم: (١١٠).

فَأُخْبِنْتُ أَنْ أَكُونَ أَنَا وَإِخْوَانِي - أَفْرَادُ «الدَّعْوَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ لِلصِّرَاطِ
الْمُسْتَقِيمِ» - أَوَّلَ مَنْ يَجْهَرُ بِهَذَا الْحَقِّ مُبْتَغِينَ فِي ذَلِكَ رِضَاءَ اللَّهِ تَعَالَى.

اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ عَمَلَنَا هَذَا لَوَجْهِكَ خَالِصًا، وَلَيْسْخَطُ بَعْدَ ذَلِكَ
مَنْ يَسْخَطُ !. اللَّهُمَّ عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا، أَنْتَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

صَدَرَ عَنْ بَيْتِ التَّوْحِيدِ بِاسْمِ
«الدَّعْوَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ لِلصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ»

مُحَمَّدٌ نَسِيبُ الرَّفَاعِيِّ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَا قَرَّرَهُ الثُّقَاتُ الْأَثْبَاتُ فِي لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ

يحتفل المسلمون بِلَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ فِي كُلِّ سَنَةٍ، فَيَسَارِعُونَ إِلَى الْمَسَاجِدِ لِتَأْدِيَةِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فِي جَمَاعَةٍ، ثُمَّ يَجْلِسُونَ عَقِبَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ لِتِلَاوَةِ الدُّعَاءِ الْمَعْرُوفِ!، مُشْرَطينَ لِقَبُولِ هَذَا الدُّعَاءِ قِرَاءَةَ سُورَةِ «يَس»، وَصَلَاةَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَهُ، وَيُكْرَرُونَ الْقِرَاءَةَ وَالصَّلَاةَ وَالدُّعَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى بِنِيَّةِ طُولِ الْعُمُرِ، وَفِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ بِنِيَّةِ دَفْعِ الْبَلَاءِ، وَفِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ بِنِيَّةِ الْاِسْتِغْنَاءِ عَنِ النَّاسِ، وَمَنْ لَمْ يُذِرْكَ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ؛ عَمَلَهُ فِي الْبَيْتِ!، وَقَدْ أَنْكَرَ هَذَا الْعَمَلُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَنَسَبُوهُ إِلَى الْاِبْتِدَاعِ وَالْبُعْدِ عَمَّا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ الْغَرَّاءُ.

وَلَعَلَّ الَّذِي حَدَا بِالنَّاسِ إِلَى الْحِرْصِ عَلَى إِخْيَاءِ هَذِهِ اللَّيْلَةِ عَلَى النَّحْوِ الْمُتَقَدِّمِ!، مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ - فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ - مَّا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ لَيْلَةِ النُّصْفِ، وَيُحْتُّ عَلَى اغْتِنَامِهَا. مِنْ ذَلِكَ:

● ما رواه الطبراني وابن حبان في «صحيحه» عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يطلع الله إلى جميع خلقه ليلة النصف من شعبان، فيغفر لجميع خلقه إلا لمشرك أو لمشاحن»^(١).

● وما رواه البيهقي عن العلاء بن الحارث، أن عائشة رضي الله عنها قالت: «قام رسول الله ﷺ من الليل، فصلى فأطال السجود حتى ظننت أنه قد قبض، فلما رأيت ذلك قمت حتى حركت إبهامه؛ فتحرك، فرجعت، فسمعته يقول في سجوده:

(١) قال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦٥/٨): «رواه الطبراني في الكبير» و«الأوسط»، ورجاهما ثقات». قلت: وأخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٩١/٥) من حديث معاذ، وهو «حديث صحيح» لشواهده الكثيرة، فأخرجه ابن ماجه (٢٤٢/١) من حديث أبي موسى الأشعري، وأحمد (رقم: ٦٦٤٢) من حديث ابن عمرو، والطبراني والبيهقي من حديث أبي بكر الصديق «باسناده لا بأس به»، كما قال الحافظ المنذري في «الترغيب» (٢٠/٢)، وفي الباب عن غيرهم من الصحابة والتابعين. فهذه الطرق الكثيرة لا يشك من وقف عليها: أن الحديث «صحيح»، لا سيما وبعض طرقه «حسن لذاته» كحديث معاذ وأبي بكر رضي الله عنهما.

"أَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ"، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَفَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ، قَالَ: "يَا عَائِشَةُ أَوْ يَا حُمَيْرَاءُ أَظَنَنْتِ أَنَّ النَّبِيَّ قَدْ خَاسَ بِكَ؟"، قُلْتُ: "لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكَ قَدْ قُبِضْتَ لِطُولِ سُجُودِكَ، فَقَالَ: "أَتَذَرِينَ أَيَّ لَيْلَةٍ هَذِهِ؟"، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "هَذِهِ لَيْلَةُ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَطْلُعُ عَلَى عِبَادِهِ لَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لِلْمُسْتَغْفِرِينَ، وَيَرْحَمُ الْمُسْتَرْحِمِينَ، وَيُؤَخِّرُ أَهْلَ الْحَقْدِ كَمَا هُمْ" (١).

● ومن ذلك: ما رُوِيَ عَنْ عِكْرِمَةَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَحِمَ﴾ (١) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (٢) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ (٣) فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ (٤) (٢) أَنَّهُ قَالَ: «اللَّيْلَةُ الَّتِي يُفْرَقُ فِيهَا كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ هِيَ: لَيْلَةُ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ».

(١) قُلْتُ: هَذَا «لَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ»؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ بَيْنَ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ وَعَائِشَةَ؛ كَمَا بَيَّنَّهُ الْمُنْذِرِيُّ فِي «الْتَّرَغِيبِ» (٢/ ٨١) وَ(٣/ ٢٨٤).
(٢) سُورَةُ «الدُّخَانِ»، الْآيَاتُ مِنْ (١-٤).

وَاحْتَجَّ لِعِكْرَمَةٍ^(١) بِهَا جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: «أَنَّ الْأَجَالَ تُنْسَخُ فِي شَعْبَانَ، حَتَّى أَنْ الرَّجُلَ يَتَزَوَّجَ وَقَدْ رُفِعَ اسْمُهُ فَيَمُنَّ يَمُوتُ، وَأَنْ الرَّجُلَ يَحْجُجَ وَقَدْ رُفِعَ اسْمُهُ فَيَمُنَّ يَمُوتُ»^(٢).

وَالصَّحِيحُ الَّذِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الرِّوَايَاتُ: أَنَّ اللَّيْلَةَ الْمُبَارَكَةَ هِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، بَلْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ صَرِيحًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٣)، وَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾^(٤). فَقَدْ أَفَادَتِ الْآيَتَانِ أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

(١) إِنَّ عِكْرَمَةَ نَفْسَهُ لَمْ يَسْتَدَلَّ بِهَا، وَإِنَّمَا هُوَ غَيْرُهُ.

(٢) قُلْتُ: قَدْ صَرَّحَ بِهَذَا الْقُرْطُبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ/ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٢٧/١٦)، ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ - وَهُوَ غَيْرُ ابْنِ عَرَبٍ صَاحِبِ «الْفُصُوصِ» - أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: «إِنَّهَا لَيْلَةُ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ» بَاطِلٌ، وَاحْتَجَّ بِالْآيَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فِي الرِّسَالَةِ، ثُمَّ قَالَ: «فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا فِي غَيْرِ رَمَضَانَ؛ فَقَدْ أَغْطَمَ الْفَرِيَّةَ عَلَى اللَّهِ». قُلْتُ: وَقَدْ وَرَدَ عَنْ عِكْرَمَةَ مَا يُوَافِقُ الْقَوْلَ الصَّحِيحَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ أَخْرَجَهَا السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمُنْثَوْرِ» (٢٥/٦)، فَالَاغْتِمَادُ عَلَيْهَا دُونَ مَا عَارَضَهَا.

(٣) سُورَةُ «الْقَدْرِ»، آيَةُ رَقْم: (١).

(٤) سُورَةُ «الْبَقَرَةِ»، آيَةُ رَقْم: (١٨٥).

وأما الأحاديثُ التي استُدلَّ بِهَا لِقَوْلِ عِكْرِمَةَ: فهي أحاديثُ ضعيفة^(١)؛ لِأَنَّهَا تُعَارِضُ النُّصُوصَ الصَّحِيحَةَ^(٢)، وَمِنْ ذَلِكَ تَفْسِيرُ بَعْضِهِمُ الْمَخَوَ وَالْإِثْبَاتَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(٣) بِمَخَوِ الشَّقَاوَةِ وَإِثْبَاتِهَا سَعَادَةً، وَمَخَوِ التَّقْيِيرِ وَإِثْبَاتِهِ سَعَةً وَيُسْرًا، وَمَخَوِ قِصْرِ الْعُمُرِ وَإِثْبَاتِهِ طُولَ حَيَاةٍ وَامْتِدَادَ أَجَلٍ؛ وَذَلِكَ فِي لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ.

(١) قُلْتُ: لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ، وَتَفْصِيلُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَبَيَانُ ضَعْفِهَا لَا يَتَسَعُّ لَهُ هَذَا التَّعْلِيلُ، وَحَسْبُكَ بَيَانًا أَنَّ شَيْئًا مِنْهَا لَمْ يَرِذْ فِي كُتُبِ السُّنَنِ الْمَعْتَبَرَةِ كَالْأُمَّهَاتِ السُّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ وَغَيْرِهَا، وَإِنَّمَا رَوَاهَا أُمَثَالُ ابْنِ زَنْجَوِيهِ وَالذَّيْلَمِيُّ وَغَيْرُهُمَا؛ مِمَّنْ عُرِفُوا بِتَسَاهُلِهِمْ فِي الرِّوَايَةِ، وَعَدَمِ تَحَرُّيهِمْ لِمَا ثَبَتَ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ - كَمَا نَقَلَهُ الْقُرْطُبِيُّ (١٦ / ١٢٨) -.

(٢) قُلْتُ: هَذَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُوهِمُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمُشَارَ إِلَيْهَا أَسَانِيدُهَا قَوِيَّةٌ، وَأَنَّ عِلَّتَهَا الْمُعَارَضَةُ فَقَطْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ! بَلْ لَهَا عِلَّتَانِ: هَذِهِ أَحَدُهُمَا، وَالْأُخْرَى: ضَعْفُ أَسَانِيدِهَا؛ كَمَا أَشْرْتُ إِلَى ذَلِكَ آفَقًا، وَلِذَلِكَ لَمَّا ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» بَعْضَ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ فِيهِ الْعِلَّتَيْنِ؛ فَقَالَ: «فَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وَمِثْلُهُ لَا يُعَارِضُ بِهِ النُّصُوصُ».

(٣) سورة «الرَّغَد»، آية رقم: (٣٩).

• رَأْيُ الْمُحَقِّقِينَ •

وَأَمَّا رَأْيُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِيمَا قِيلَ فِي فَضْلِ لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، وَفِي أَصْلِ هَذَا الْعَمَلِ الَّذِي عَلَيْهِ النَّاسُ الْيَوْمَ:

فَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ -صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ-، وَلَا فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، مِثْلُ هَذِهِ الْاجْتِمَاعَاتِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْمَسَاجِدِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ لِتِلَاوَةِ الدُّعَاءِ الْمَشْهُورِ بِاسْمِهَا، وَقِرَاءَةِ سُورَةِ «يَس»، وَصَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا بِنِيَّةِ طَوْلِ الْعُمُرِ وَدَفْعِ الْبَلَاءِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ النَّاسِ.

إِنَّمَا الْمَعْرُوفُ أَنَّ بَعْضَ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ -كَخَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، وَمَكْحُولٍ، وَلُقْمَانَ بْنِ عَامِرٍ، وَغَيْرِهِمْ- كَانُوا يَجْتَهِدُونَ فِي الْعِبَادَةِ لَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ صَلَاةً وَدُعَاءً؛ فَأَخَذَ النَّاسُ عَنْهُمْ فَضْلَهَا وَتَنَافَسُوا فِي إِحْيَائِهَا حَتَّى انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَى الْحُضُورِ بِالْمَسَاجِدِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَعَلَى النُّحُوِّ الَّذِي نَرَاهُ الْيَوْمَ!.

ولأنه لم يثبت في فضل هذه الليلة شيء عن النبي ﷺ^(١)، ولا عن أصحابه رضي الله عنهم؛ فقد أنكر أكثر أهل الحجاز تخصيصها بتعظيم؛ منهم: عطاء بن أبي رباح، وابن أبي مليكة، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وغيرهم من فقهاء أهل المدينة، وقالوا: «كُلُّ ذَلِكَ بَدْعَةٌ»^(٢).

(١) قد عُلِمَتْ مِنَ التَّعْلِيلِ فِي (الصَّفْحَةِ الثَّانِيَةِ) (*) أَنَّ هَذَا الْإِطْلَاقَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِثَبُوتِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ فِي فَضْلِهَا، وَلِذَلِكَ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ «اِقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ فِي مُخَالَفَةِ أَصْحَابِ الْحَجِيمِ» ص (١٤٥): «رُويَ فِي فَضْلِهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ وَالْآثَارِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهَا لَيْلَةٌ مُفَضَّلَةٌ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ: «لَكِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - أَوْ أَكْثَرُهُمْ - مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ عَلَى تَفْضِيلِهَا، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ نَصُّ أَحْمَدَ؛ لِتَعَدُّدِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِيهَا، وَمَا يُصَدِّقُ ذَلِكَ مِنَ الْآثَارِ السَّلَفِيَّةِ».

(٢) حَكَى هَذَا عَنِ الْأَئِمَّةِ الْمَذْكُورِينَ: الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي كِتَابِهِ «لَطَائِفُ الْمَعَارِفِ» ص (١٤٤)، وَذَكَرَ فِيمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ أَصْحَابَ الْإِمَامِ مَالِكٍ.

● صلاة الرغائب في رجب، وصلاة ليلة النصف من شعبان،

وصلاة ليلة القدر ●

وأما الصورة التي اعتاد بعض الناس أن يُصَلِّيَهَا في هذه الليلة؛ فَقَدْ صَرَّحَ المَحْدِّثُونَ بِأَنَّ حَدِيثَهَا -الذي وَرَدَ في «الإحياء» لِأبي حَامِدٍ الغَزَالِي وفي «قُوتِ الْقُلُوبِ» لِأبي طَالِبٍ المَكِّيِّ-: «مَوْضُوعٌ»!

● قَالَ الحَافِظُ ابنُ الجَوَازِيِّ: «وَأما صلاة الرغائبِ أَوَّلَ خَمْسٍ مِنْ رمضان؛ فلا تَصِحُّ، وَسَنَدُهَا مَوْضُوعٌ باطلٌ».

● وَقَالَ الإمامُ النُّوَوِيُّ في «المجموع»: «الصَّلَاةُ المَعْرُوفَةُ بِالرَّغَائِبِ وهي اثْنَتَا عَشْرَةَ رَكْعَةً بَيْنَ المَغْرِبِ والعِشَاءِ ليلةَ أَوَّلِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ، وصلاةُ ليلةِ النِّصْفِ مِنْ شعبانَ مائةَ رَكْعَةٍ؛ هاتان الصَّلَاتَانِ بِذَعَتَانِ مُنْكَرَتَانِ!؛ فلا يُغْتَرَّ بِذِكْرِهِمَا في كِتَابِي: «قُوتِ الْقُلُوبِ» و«إحياء علوم الدين»، ولا بالحديثِ المَذْكُورِ فِيهِمَا؛ فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ باطلٌ».



● دَعَاءُ نَصْفِ شُعْبَانَ فِيهِ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ ●

وَأَمَّا الدُّعَاءُ الْمَعْرُوفُ وَهُوَ مَا يَدْعُو النَّاسُ بِهِ؛ فَلَمْ يَثْبُتْ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهِ، وَلَوْ ثَبَتَ
ذَلِكَ عَنْهُمْ؛ لَنَقِلَ إِلَيْنَا وَلَوْ مِنْ طَرِيقِ أَحَادٍ فِي أَيِّ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ
السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ.

وَنِسْبَةُ هَذَا الدُّعَاءِ إِلَى بَعْضِ الصَّحَابَةِ: قَدْ خَالَفَ فِيهَا أَبُو
حَيَّانَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، هَذَا فَضْلاً عَنْ أَنَّ فِي هَذَا الدُّعَاءِ جُمَلًا لَا
يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِهَا، لِأَنَّ فِيهَا مَا يُفِيدُ صِحَّةَ التَّبْدِيلِ وَالْمَخَوِ وَالْإِثْبَاتِ فِي
«أَمِّ الْكِتَابِ»، وَلَا دَلِيلَ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ «أَمَّ الْكِتَابِ»:
● إِمَّا عِلْمُ اللَّهِ: وَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْ وَقُوعِ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ فِيهِ.

● وَإِمَّا اللَّوْحَ الْمَحْفُوظَ: وَالْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلْمَخَوِ
وَالْإِثْبَاتِ. إِنَّمَا مَحَلُّ الْمَخَوِ وَالْإِثْبَاتِ هُوَ الْكِتَابُ الَّذِي تَكْتُبُهُ
الْمَلَائِكَةُ عَلَى الْخَلْقِ.

كَمَا أَنَّ فِي هَذَا الدُّعَاءِ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ يُصَرِّحُ
بِأَنَّ اللَّيْلَةَ الْمُبَارَكَةَ الَّتِي «يُفَرَّقُ فِيهَا كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ» هِيَ: لَيْلَةُ

النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ؛ وهو باطلٌ!، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهَا «لَيْلَةُ الْقَدْرِ»، وهي في شهرِ رَمَضَانَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ.

والمَخْوُ والإثباتُ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾^(١)، لا يُرَادُ بِهِ مَحْوُ الشَّقَاءِ وَالْحِزْمَانِ، وإِقْتَارُ الرِّزْقِ وإثباتُ أَضْدَادِهَا - كما هُوَ في صَرِيحِ الدُّعَاءِ الْمَشْهُورِ -، إِنَّمَا الْمُرَادُ: الْمَخْوُ والإثباتُ في الشَّرَائِعِ بِالنَّسْخِ وَالتَّبْدِيلِ^(٢)؛ فَإِنَّهُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ «الرَّغْدِ»: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِبَيِّنَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾^(٣٨) يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾^(٣)، ذَلِكَ أَنَّ الْمُعَانِدِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَنْعَوْنَ عَلَيْهِ كَثْرَةَ الْأَزْوَاجِ؛ فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ الزَّوَاجَ وَالْإِكْتَارَ فِيهِ لِلْأَنْبِيَاءِ سُنَّةٌ مَنْ سَبَقَهُ مِنْ إِخْوَانِهِ الْمُرْسَلِينَ لِرَبِّطِ الْأَوَاصِرِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّاسِ،

(١) جزء من سورة «الرَّغْدِ»، آية رقم: (٣٩).

(٢) وهذا قولُ قَتَادَةَ، وَرِوَايَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ كما في «تفسيرِ» الحافظِ ابنِ كَثِيرٍ.

(٣) سورة «الرَّغْدِ»، آية رقم: (٣٨-٣٩).

وَتَيْسِيرِ نَشْرِ الْعِلْمِ وَالَّذِينَ بَيْنَ النَّسَاءِ، فَلَسْتُ فِي ذَلِكَ يَا مُحَمَّدُ بِدَعَا
مِنَ الرُّسُلِ.

وكانوا يسألونه آياتٍ مُعَيَّنَةٍ تَدْلِيلًا عَلَى صِدْقِهِ، فإذا لم
يُجِبْنَهُمْ؛ طَعَنُوا فِيهِ، وقالوا: «لَوْ كَانَ نَبِيًّا لَأَجَابَنَا إِلَى مَا نَطْلُبُ»، فَرَدَّ
اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِحَايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾،
أَيُّ أَنَّ نَزُولَ الْآيَاتِ لَيْسَ مِنْ اخْتِصَاصِ الرَّسُولِ، إِنَّمَا ذَلِكَ بِمَشِيئَةِ
اللَّهِ وَأَمْرِهِ.

وكانوا يَعْيَبُونَ عَلَيْهِ نَسْخَ بَعْضِ الْأَحْكَامِ الْمُقَرَّرَةِ فِي التَّوْرَةِ
وَالْإِنْجِيلِ، وَيَقُولُونَ: «لَوْ كَانَ نَبِيًّا حَقًّا؛ لَعَمِلَ بِمَا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يُبَدِّلَ شَيْئًا مِنْهُمَا»، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ
كِتَابٌ ۖ (٣٨) يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ۖ (٣٩)﴾،

أَيُّ لِكُلِّ وَقْتٍ كِتَابٌ يُحْكَمُ بِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ تُنَزَّلُ حَسَبَ أَحْوَالِ
أَهْلِ الْعَصْرِ، فَوَقْتُ الْعَمَلِ بِالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ قَدْ مَضَى، وَوَقْتُ
الْعَمَلِ بِالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ قَدْ أَتَى؛ فَلِذَلِكَ كَانَ النَّسْخُ وَكَانَ التَّبْدِيلُ
و﴿يَمْحُوا اللَّهُ﴾ مِنَ الشَّرَائِعِ وَالْأَحْكَامِ ﴿مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ مِنْهَا مَا
يَشَاءُ حَسَبَ عِلْمِهِ الْوَاسِعِ، ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾: أَيُّ أَصْلُهُ
وَمَصْدَرُهُ الَّذِي لَا تَبْدِيلَ فِيهِ وَلَا تَغْيِيرَ وَلَا تَحْوٍ وَلَا إِثْبَاتَ.

● الْخُلَاصَةُ ●

وَيَتَلَخَّصُ مِنْ هَذَا:

- أَنَّ لَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ كَيْسَتْ هِيَ اللَّيْلَةُ الْمُرَادَةُ بِاللَّيْلَةِ الْمُبَارَكَةِ الْوَارِدَةِ فِي أَوَّلِ سُورَةِ الدُّخَانِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾.
- وَأَنَّ الصَّلَاةَ الْمَخْصُوصَةَ الَّتِي يَفْعَلُهَا بَعْضُ النَّاسِ قَدْ طَعَنَ كَثِيرٌ مِنَ الْحَقَّائِظِ فِي صِحَّةِ حَدِيثِهَا^(١)، وَأَدْخَلُوهَا فِي الْبِدْعَةِ -الَّتِي هِيَ «طَرِيقَةٌ فِي الدِّينِ تُخْتَرَعُ لِتُضَاهِيَ بِهَا الطَّرِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ»-.

(١) فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ مُسَاحَظَةٌ ظَاهِرَةٌ قَدْ تُؤْهِمُ خِلَافَ الْحَقِيقَةِ النَّيِّرَةِ، وَهِيَ: أَنَّ حَدِيثَ «صَلَاةِ نِصْفِ شَعْبَانَ» «بَاطِلٌ مُوْضُوعٌ»؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الرِّسَالَةِ عَنِ النَّوَوِيِّ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْحَقَّائِظِ. فَإِذَا قِيلَ: «طَعَنُوا فِي صِحَّةِ حَدِيثِهَا»؛ لَمْ تُفِدْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَنَّهَا مُوْضُوعَةٌ، ذَلِكَ أَنَّ نَفْيَ الصَّحَّةِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ إِثْبَاتُ الْوَضْعِ؛ لِأَنَّ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ دَرَجَةٌ وَسَطَى هِيَ الضَّعْفُ -كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُشْتَغِلِينَ بِعِلْمِ السُّنَنِ الْمُطَهَّرَةِ-، فَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ دَفْعُ هَذَا الْإِيهَامِ بِالتَّضَرُّيحِ بِأَنَّ الْحَدِيثَ «بَاطِلٌ»؛ كَمَا نَقَلَهُ الْمُؤَلِّفُ عَنْ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ. وَمِنَ الْمَفِيدِ هُنَا: أَنَّ أَنْقَلَ عِبَارَةِ الْمُحَقِّقِ الشُّوكَانِيِّ فِي ذَلِكَ لِمَا فِيهَا مِنْ زِيَادَةٍ فِي الْإِفَادَةِ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ» ص (٢١): «وَقَدْ رُوِيَ صَلَاةُ هَذِهِ اللَّيْلَةِ -لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ- عَلَى أَنْحَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ، كُلُّهَا بَاطِلَةٌ مُوْضُوعَةٌ».

- وأنَّ الدُّعَاءَ الْمَشْهُورَ: لَيْسَ مُسْنَدًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا إِلَى أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ لِبَعْضِ النَّاسِ^(١)؛ يَتَعَارَضُ وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ، وَلَا يَتَّفِقُ مَعَ مَا لِلَّهِ مِنْ جَلَالٍ وَكَمَالٍ.
- وَأَنَّ إِحْيَاءَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ جَمَاعَةً فِي الْمَسَاجِدِ: فِيهِ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَقَرَّهُ؛ مَعَ اغْتِرَافِهِمْ بِضَعْفِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِفَضْلِهَا، ذَهَابًا مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ الضَّعِيفَةَ يُؤْخَذُ بِهَا فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ^(٢).

(١) قَدْ صَرَّحَ الشَّيْخُ الْحَوْثُ فِي «أَسْنَى الْمَطَالِبِ فِي أَحَادِيثَ مُخْتَلِفَةِ الْمَرَاتِبِ» ص (٢٧): أَنَّ هَذَا الدُّعَاءَ مِنْ تَرْتِيبِ بَعْضِ الْمَشَايِخِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ؛ قِيلَ: هُوَ الْبُونِي.

(٢) قَدْ عَلِمْتَ مَا نَقَلْتُهُ -آنَفًا- عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي أَحَادِيثِ فَضْلِ لَيْلَةِ النُّصْفِ، وَأَنَّ الْأَكْثَرِيَّةَ عَلَى تَفْضِيلِهَا، وَهُوَ الْحَقُّ؛ لِثُبُوتِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ فِيهَا. فَنِسْبَةُ الْمُؤَلَّفِ تَضْعِيفَ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ إِلَى الْعُلَمَاءِ إِطْلَاقًا؛ لَيْسَ كَمَا يَنْبَغِي. عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ -أَعْنِي مِنْ ثُبُوتِ فَضْلِهَا- أَنْ يُخَصَّصَ بِصَلَاةٍ خَاصَّةٍ بَهَيْئَةٍ خَاصَّةٍ لَمْ يُخَصَّصْهَا الشَّارِعُ الْحَكِيمُ بِهَا؛ بَلْ ذَلِكَ كُلُّهُ بِذَعَةٍ يَجِبُ اجْتِنَابُهَا، وَالتَّمَسُّكُ بِهَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالسَّلَفُ الصَّالِحُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَرَحِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ:

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفَ ♦ وَكُلُّ شَرٍّ بِابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفَ

ولذلك: فَقَدْ أَحْسَنَ الْمُؤَلِّفُ حِينَ قَالَ: «أَمَّا إحياءُ الإنسانِ ...» إلى قَوْلِهِ: «...بِدَعَةٍ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ إحياءَهَا عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ: لَيْسَ فِيهِ مَحْظُورٌ التَّشْرِيعُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ؛ لِمَا عَلِمَ مِنْ حَصْصِ الشَّارِعِ عَلَى قِيَامِ اللَّيَالِي مُطْلَقًا وَهَذِهِ مِنْهَا.

ولذلك فَإِنِّي أقول: لو كانت تلك الأحاديثُ كُلُّهَا ضَعِيفَةً - كما يذهبُ إليه صاحبُ الرسالة -؛ لَمَا سَاعَ الْقَوْلُ بِالْعَمَلِ بِهَا عَلَى الإِطْلَاقِ لِسَبَبَيْنِ:

● الأول: أَنَّ النُّصُوصَ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا فِي الْحَصْصِ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ مُطْلَقًا تُغْنِينَا عَنِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الْخَاصَّةِ. وَمِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ قَوْلُهُ ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ: أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ؛ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَالدَّارِمِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَابْنُ نَصْرِ، وَأَحْمَدُ، وَالحَاكِمُ وَقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ؛ وَهُوَ كَمَا قَالَ.

● السَّبَبُ الثَّانِي: إِنَّ لِلْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ - (عِنْدَ مَنْ يُجِيزُهُ) - شُرُوطًا يَجِبُ مُرَاعَاتُهَا، وَقَدْ عَقَلَ - حَتَّى - الْمَشَايخُ عَنْهَا:

١- أَلَّا يَكُونَ الْحَدِيثُ مُوضُوعًا.

٢- أَنْ يَنْتَقِدَ الْعَامِلُ بِهِ كَوْنُ ذَلِكَ الْحَدِيثِ ضَعِيفًا.

٣- أَلَّا يُشْهَرَ ذَلِكَ لِنَلَّا يَعْْمَلَ الْمَرَّةُ بِحَدِيثٍ ضَعِيفٍ؛ فَيُشْرَعَ مَا لَيْسَ بِشَرْعٍ، أَوْ يَرَاهُ بَعْضُ الْجُهَّالِ؛ فَيُظَنُّ أَنَّهُ سُنَّةٌ صَحِيحَةٌ!.

ذَكَرَ هَذِهِ الشَّرُوطَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي رِسَالَتِهِ: «تَبَيَّنَ الْعَجَبُ بِهَا وَرَدَ فِي فَضْلِ رَجَبٍ»، ثُمَّ قَالَ عَقِبَهَا (ص ٣-٤):
 «وَقَدْ صَرَّحَ بِمَعْنَى ذَلِكَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَغَيْرُهُ، وَلِيَحْذَرَ الْمَرءُ مِنْ دُخُولِهِ تَحْتَ قَوْلِهِ ﷺ: "مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ" (١)؛ فَكَيْفَ يَمَنْ عَمِلَ بِهِ؟! وَلَا فَرْقَ فِي الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ فِي الْأَحْكَامِ أَوْ الْفَضَائِلِ؛ إِذِ الْكُلُّ شَرْعٌ».

وَأَمَّا قُلْتُ: «عِنْدَ مَنْ يَجِيزُهُ»؛ لِأَشِيرَ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ بِعَدَمِ جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ مُطْلَقًا، وَمِنْهُمْ: ابْنُ حَزْمٍ، وَابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ الْقَاسِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَوَاعِدِ التَّحْدِيثِ»، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْفًا بِقَوْلِهِ: «لَا فَرْقَ فِي الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ فِي الْأَحْكَامِ وَالْفَضَائِلِ؛ إِذِ الْكُلُّ شَرْعٌ».

.....

(*) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (٢٥٦١٤) - وَمِنْ طَرِيقِهِ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (٨/١) وَابْنُ مَاجَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٤١/١٥/١) -، وَاحِدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٨٢٤٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ» (٢٦٦٢/٣٦/٥)؛ جَمِيعُهُمْ مِنْ طُرُقٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ الْمُغِيرَةِ مَرْفُوعًا بِهِ.
 وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (٩٣٧/٢١٧/٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (٢٥٦١٦، ٢٥٦١٥) - وَمِنْ طَرِيقِهِ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (٨/١) وَابْنُ مَاجَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٨/١٤/١)، وَاحِدٌ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٠١٦٣، ٢٠٢٢١، ٢٠٢٢٤)؛ جَمِيعُهُمْ مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ مَرْفُوعًا بِهِ. (مَحْسَن).

وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحْذِرُ أُمَّتَهُ مِنْ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي لَا يَعْلَمُونَ صِحَّتَهُ عَنْهُ؛ يَقُولُهُ: «اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَنِّي إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ»؛ صَحَّحَهُ الْمُنَاوِي فِي «الْفَيْض»، فَبِالْآخَرَى أَنْ يَنْهَى ﷺ أُمَّتَهُ عَنِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ الَّذِي لَا يَعْلَمُونَ صِحَّتَهُ، كَمَا هُوَ يَتَّبِعُ لَا يَخْفَى.

وَتِلْكَ فَائِدَةٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ أَحَبَبْتُ أَنْ لَا أُخْتِمَ التَّعْلِيقَ عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ الْمُفِيدَةِ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى- إِلَّا بَعْدَ تَقْدِيمِهَا لِإِخْوَانِي الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذَا الْإِيْجَازِ. مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ جَمَالَ الْقَوْلِ فِيهَا وَاسِعٌ، لَكِنَّ الْمَكَانَ لَا يَتَّسِعُ لِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ ﴿وَلَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ -أَفْضَلِ الْمُرْسَلِينَ، وَخَاتَمِ النَّبِيِّينَ-، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا ﴿أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

وكتبه

مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ نَوْجُ الْأَنْبَسَانِي

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

دَمْشَق: ٢٩ / ١١ / ١٣٧١ هـ

١٩ / ٨ / ١٩٥٢ م (٥)

(*) التَّارِخُ مَكْتُوبٌ فِي أَصْلِ تَعْلِيقِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ هَكَذَا: (٢٩ / ١١ / ٧١)، (١٩ / ٨ / ٥٢)؛ فَعَدَلْنَاهُ -كَمَا تَرَى- لِيَكُونَ أَكْثَرَ وَضُوحًا. (عَمْسَن).

● أما إحياء الإنسان لهذه اللَّيْلَةِ وَخَدَهُ بِالْعِبَادَةِ الْمُطْلَقَةِ - فِي جُمْلَةٍ مَا تيسَّرَ لَهُ إِحْيَاؤُهُ مِنْ لَيَالٍ - رَجَاءً أَنْ يَكُونَ لَهَا فِي اسْتِجَابَةِ الدُّعَاءِ وَقَبُولِ الْعِبَادَةِ الْمَزِيَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي أَحَادِيثٍ فَضْلِهَا؛ فَلَيْسَ فِيهِ مِنْ بَأْسٍ.

وهذه الأحاديثُ تُكْفِي دَاعِيًا لِلْإِقْبَالِ فِيهَا عَلَى الْعِبَادَةِ، وَتَنْفِي أَنْ يَكُونَ قِيَامُ الرَّجُلِ فِيهَا - بِشَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَةِ الْمُطْلَقَةِ عَنِ التَّقْيِيدِ بِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ أَوْ هَيْئَةٍ مُخْصُوصَةٍ - بدعةً، وإن لم تبلغ هذه الأحاديثُ دَرَجَةَ الصَّحِيحِ.

وعلى هذا: فَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ مِنْ حَرَجٍ فِي إِحْيَاءِ هَذِهِ اللَّيْلَةِ - مُنفردًا مع ربه - بِمُخْتَلَفِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ - مِنْ صَلَاةٍ، وَذِكْرِ، وَقِرَاءَةِ قُرْآنٍ، وَدُعَاءِ الْأَذْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ الصَّحِيحَةِ -؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَرْجَى لِلْقَبُولِ.



● بعض الأدعية الصحيحة المأثورة ●

ومن الدعاء المأثور:

● ما روي عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ:
«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ اهْتَدَى وَالتَّقَى، وَالْعَفَافَ وَالْغِنَى» رواه مُسْلِمٌ.

● وما روي عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي [فِيهَا] مَعَادِي، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلِ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ» رواه مُسْلِمٌ.

● وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ، وَالْهَرَمِ، وَالْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ [مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَ]»^(٢) مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ» رواه مُسْلِمٌ.

(١) في الأصل: «هِيَ» بَدَلًا مِنْ «فِيهَا»، وَتَمَّ التَّصْوِيبُ بِحَسَبِ رِوَايَةِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» بِرَقْم (٢٧٢٢) ط. إحياء التراث.

(٢) هَذِهِ الزِّيَادَاتُ لَيْسَتْ فِي أَصْلِ الرِّسَالَةِ، لَكِنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» بِرَقْم (٢٧٠٦)، (٢٧٢٢) ط. إحياء التراث؛ فَقُمْنَا بِإِضَافَتِهَا.

• وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، [وَالْجُبْنِ] ^(١)، وَالْبُخْلِ، وَالْهَرَمِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكَّاهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيِّهَا وَمَوْلَاهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دَعْوَةٍ لَا يُسْتَجَابُ لَهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

• وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

حَمْدًا لِعَمَلِهِ مِنْ عِلْمَاءِ الْإِسْلَامِ

مُحْتَوِيَاتُ الْكِتَابِ

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة الناشر
١٠	ترجمة الشيخ محمد نسيب الرفاعي
١٣	ترجمة الإمام محمد ناصر الدين الألباني
٢٣	مقدمة الشيخ نسيب الرفاعي لرسالة الصراط المستقيم
٤٨	بداية رسالة الصراط المستقيم
٤٩	الأحاديث والآثار الواردة في فضل ليلة النصف من شعبان
٥٣	رأي المحققين من العلماء فيما قيل في فضل ليلة النصف من شعبان
	صلاة الرغائب في رجب وصلاة ليلة النصف من شعبان
٥٥	وصلاة ليلة القدر
٥٦	دعاء النصف من شعبان فيه ما يخالف ظاهر القرآن
٥٩	الخلاصة
٦٥	بعض الأدعية الصحيحة الماثورة
٦٧	محتويات الكتاب

